

Distr.: General  
26 December 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون  
البند ١٦٠ من جدول الأعمال  
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٥	.....	أولا - مقدمة
٥	.....	ثانيا - أداء الولاية
٥	.....	ألف - لمحة عامة
٦	.....	باء - تنفيذ الميزانية
٩	.....	جيم - مبادرات دعم البعثة
١١	.....	دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
١٢	.....	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري
١٣	.....	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٥٣	.....	ثالثا - أداء الموارد
٥٣	.....	ألف - الموارد المالية



- ٥٤ - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات . . . . .
- ٥٥ - نمط الإنفاق الشهري . . . . .
- ٥٥ - الإيرادات والتسويات الأخرى . . . . .
- ٥٦ - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي . . . . .
- ٥٦ - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية . . . . .
- ٥٧ - رابعا - تحليل الفروق . . . . .
- ٦٢ - خامسا - المركز المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ . . . . .
- ٦٣ - سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها . . . . .
- ٦٣ - سابعا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبتة الجمعية العامة في قرارها ٢٩٦/٧٢، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة . . . . .

تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفة حسب عناصر هي الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية؛ وسيادة القانون؛ وتوطيد السلام؛ والدعم.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وما تلاها من نقل سلطات الرئاسة إلى رئيس منتخب حديثا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وكان الحدثنان الفارقان في هذه الفترة هما تشكيل حكومة جديدة وإطلاق عملية التخطيط الإنمائي لليبيريا. واختتمت البعثة ولايتها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وأُنجزت تصفية البعثة وإغلاقها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وخلال الفترة، قامت البعثة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، بالمساعي الحميدة والتفاعلات السياسية للحفاظ على بيئة مؤاتية للانتقال السلمي. ووفرت البعثة أنشطة بناء القدرات للحكومة المضيفة، ويسرت الأعمال التحضيرية للانتخابات، وقامت بمراقبة العملية الانتخابية عن كثب في جميع مراحلها.

وقد تكبدت البعثة نفقات بلغت ١٠٩,٦ ملايين دولار في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته ٩٩,٦ في المائة، مقارنة بنفقات قيمتها ١٨٢,٨ مليون دولار ومعدل استخدام نسبته ٩٧,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

ويجسد الأداء المالي للفترة المشمولة بالتقرير الأثر الصافي لانخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١,٩٧ مليون دولار)، الذي يعزى أساسا إلى الإعادة المبكرة إلى الوطن للأفراد النظاميين؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (٥,٦٢ ملايين دولار) بسبب انخفاض عدد ساعات الطيران التي استخدمها أسطول البعثة، وإغلاق المعسكرات قبل الموعد المقرر؛ ويقابل ذلك، إلى حد كبير، زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (٧,٢ ملايين دولار) بسبب زيادة المدفوعات المستحقة للموظفين عند انتهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر، عما كان مدرجا في الميزانية.

## أداء الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الفرق	المبلغ	الإنفاق	المخصصات	الفرقة
النسبة المئوية				
٨,٨	١ ٩٦٧,٠	٢٠ ٤٦٦,٩	٢٢ ٤٣٣,٩	الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(١٣,١)	(٧ ٢٠٠,٣)	٦٢ ٠١٨,٢	٥٤ ٨١٧,٩	الموظفون المدنيون
١٧,٢	٥ ٦١٨,٤	٢٧ ١٢٩,٨	٣٢ ٧٤٨,٢	التكاليف التشغيلية
٠,٤	٣٨٥,١	١٠٩ ٦١٤,٩	١١٠ ٠٠٠,٠	إجمالي الاحتياجات
(٨,٧)	(٤٠٥,١)	٥ ٠٨١,٣	٤ ٦٧٦,٢	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٠,٨	٧٩٠,٢	١٠٤ ٥٣٣,٦	١٠٥ ٣٢٣,٨	صافي الاحتياجات
-	-	٥٢,٨	٥٢,٨	التربعات العينية (المدرجة في الميزانية)
٠,٣	٣٨٥,١	١٠٩ ٦٦٧,٧	١١٠ ٠٥٢,٨	مجموع الاحتياجات

## أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	القوام المعتمد <sup>(أ)</sup>	القوام المقرر (المتوسط) <sup>(ب)</sup>	القوام الفعلي (المتوسط) <sup>(ج)</sup>	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	١٥	١٥	٩	٣٧,٨
الوحدات العسكرية	٤١٩	٣٥٤	٣٠٥	١٤,٠
شرطة الأمم المتحدة	٥٠	٤٧	٣٧	٢٠,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	٢٦٠	٢٤٤	٢٢٠	٩,٩
الموظفون الدوليون	٢٣٥	١٩٩	١٦٨	١٥,٧
الموظفون الوطنيون	٤٢١	٣٥٠	٣١٤	١٠,٣
متطوعو الأمم المتحدة	١٢٥	١٠٠	٩٠	١٠,٠
الوظائف المؤقتة <sup>(د)</sup>				
الموظفون الدوليون	-	١	١	-
الموظفون الوطنيون	-	٢	٢	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥	٥	٤	١١,١

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) يمثل متوسط النشر المقرر، تماشياً مع خطة خفض التدريجي الواردة في تقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/847).

(ج) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى القوام الشهري المقرر/المعتمد.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع السادس من هذا التقرير.

## أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/847)، وبلغ إجماليها ٢٠٠ ١١١ ١٢٢ دولار (صافيها ٦٠٠ ٠٩٣ ١١٧ دولار)، وهو ما لا يشمل التبرعات العينية البالغة ٥٢ ٨٠٠ دولار. وغطت الميزانية تكاليف ما يصل إلى ١٥ مراقبا عسكريا و ٤١٩ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٠ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٢٦٠ فردا من وحدات الشرطة المشكّلة، و ٢٣٧ موظفا دوليا، و ٤٢١ موظفا وطنيا، منهم ٣٥ موظفا فنيا وطنيا، و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة، فضلا عن خمسة أفراد مقدمين من الحكومات، مع الأخذ في الاعتبار انسحابهم التدريجي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

٢ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٥٨ من تقريرها ذي الصلة المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (A/71/836/Add.16)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ١١٤ ٣٤٧ ٩٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣ - وقامت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٤/٧١، باعتماد وتخصيص مبلغ إجماليه ١١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٠٥ ٣٢٣ ٨٠٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقُسّم المبلغ الإجمالي كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

## ثانيا - أداء الولاية

## ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، ومدّدها في قرارات لاحقة. وحددت الولاية المتعلقة بالفترة المشمولة بالتقرير في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لفترة أخيرة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وطلب فيه إلى الأمين العام أن ينتهي، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، من سحب مجمل عنصرى البعثة العسكري والمدني، باستثناء ما يكون مطلوبا لإتمام تصفية البعثة. وأغلقت البعثة بنجاح بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥ - وكُلِّفت البعثة بمساعدة حكومة ليبيريا، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، في بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في البلد.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت البعثة في عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة المبينة في الأطر الواردة أدناه، والمصنفة حسب العناصر التالية: الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية؛ وسيادة القانون؛ وتوطيد السلام؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء مقارنة بالإطار المقرر للميزنة القائمة على النتائج والمبين في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/847). وبوجه خاص، يتضمن تقرير الأداء مقارنة لمؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي الذي أحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، ومقارنة للنواتج المنجزة فعلياً بالنواتج المقررة.

## باء - تنفيذ الميزانية

٨ - قُسمت فترة الأداء إلى فترة الولاية والانسحاب الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وفترة إنجاز التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وشملت فترة الولاية والانسحاب إنجاز ولاية البعثة وإعادة جميع الأفراد النظاميين إلى الوطن، فضلا عن إنهاء خدمة الموظفين المدنيين في البعثة أو نقلهم، باستثناء فريق صغير لتصفية البعثة. وخلال فترة إنجاز التصفية، فرغ الفريق من جميع المهام الرئيسية للتصفية، بما في ذلك إغلاق جميع المواقع والتصرف في أصول البعثة واستيفاء المتطلبات الإدارية المتعلقة موظفي البعثة المنتهية خدمتهم. وقام فريق التصفية بدعم وإدارة نقل مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري بنجاح، بما يتماشى مع الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦).

٩ - ومنذ نقل المسؤوليات الأمنية بنجاح من البعثة إلى حكومة ليبيريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، استمر تحسن قدرة قطاع الأمن في الحكومة المضيفة على الحفاظ على القانون والنظام، مع مواصلة البعثة تقديم التوجيه والتدريب للشرطة الوطنية الليبيرية. وخلال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات، نشرت الشرطة الوطنية الليبيرية ضباط أمن في ٢٠٨٠ دائرة تصويت و ٣٩٠ مركز اقتراع تغطي جميع المقاطعات. ونجحت الشرطة الوطنية الليبيرية بشكل استباقي في إدارة الأمن والتعامل مع الحالات بمجرد ظهورها، وأجريت الانتخابات في أجواء سلمية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٠ - وخلال فترة الولاية المتبقية، ركزت البعثة على دعم المجالات ذات الأولوية اللازمة لتوطيد السلام، بما في ذلك المصالحة واللامركزية والإصلاحات المؤسسية استنادا إلى خطة بناء السلام في ليبيريا الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر S/2017/282). وتحقق إنجاز رئيسي بافتتاح آخر مراكز خدمات المقاطعات في مقاطعة مونتسيرادو، واستُكمل بذلك برنامج الحكومة بشأن اللامركزية. ومنذ عام ٢٠١٥، افتُتحت مراكز خدمات المقاطعات في جميع عواصم المقاطعات الـ ١٥ لكي توفر الخدمات الحكومية لليبيريين محليا عن طريق بسط سلطة الدولة.

١١ - وكان هناك بعض التأخير في الموافقة على التشريع الأساسي اللازم لدعم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وهو المتمثل في مشروع قانون حقوق الأراضي ومشروع قانون الحكم المحلي، ولكن تمت الموافقة على مشروع القانونين في نهاية المطاف بعد إغلاق البعثة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، قامت الحكومتان المنتهية ولايتها والحديدة بتنقيح خريطة الطريق الاستراتيجية للتعايش وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني، بدعم من البعثة. وخلال الفترة نفسها، أجرت المنظمات غير الحكومية حوارات للمصالحة على مستوى المقاطعات في ثماني مقاطعات هي: بونغ، ولوفا، وريفير سيس، وسينوي، وجراند غيده، وجراند كيب ماونت، ومارغبي، ونيمبا. وتُوّجت هذه الأنشطة بعقد مؤتمر للسلام والمصالحة الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٨ بقيادة الحكومة، وكان بمثابة نقطة البداية لعملية تهدف إلى وضع سياسة للمصالحة الوطنية تشمل الجميع.

١٢ - وطلب مجلس الأمن، في الفقرة ١٤ من قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، تيسير النقل النهائي لقدرات إذاعة البعثة ومعداتها بحلول ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى كيان مستقل، بدعم من الشركاء الدوليين. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، شارك رئيس ليبيريا ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة في احتفال تم خلاله تسليم

محطة إذاعة البعثة ومرافقها وشبكة بثها إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي بدأت البث الإذاعي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ داخل ليبيا كمحطة إذاعة إقليمية.

١٣ - ووفقا للفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، اضطلع فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون الوثيق مع البعثة، بعملية مسح للقدرات (شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٧) لتشكيل أساسا للحلطة المتكاملة لعملية الانتقال في البلد (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠) وتحدد أثر إغلاق البعثة. وأثارت عملية المسح شواغل بشأن القدرة المتاحة لمكتب المنسق المقيم خلال تنفيذ نقل مهام البعثة في مجالات رصد حالة حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني، لكفالة مواصلة إحراز تقدم في هذه المجالات بعد انتهاء ولاية البعثة. وبناء على ذلك، قررت البعثة أن تقوم، في حدود الموارد المعتمدة لها، بتوفير القدرات الإدارية والدعم على نطاق محدود لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم السابق، خلال فترة التصفية القصيرة الممتدة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لضمان الحفاظ على القدر الكافي من الاهتمام بالمجالات الحاسمة والمسائل المرتبطة بولاية البعثة بعد إغلاقها وانسحابها.

#### الأنشطة الفنية وغيرها من الأنشطة البرنامجية

١٤ - وُضعت الأنشطة البرنامجية المقررة لفترة أداء البعثة وفقا لولاية البعثة المنصوص عليها في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، مع التركيز على دعم عملية نقل المهام إلى حكومة جديدة لليبريا. ونفذت البعثة بنجاح ٢٠ مشروعا فرديا بقيمة إجمالية بلغت ٦,٢ ملايين دولار من خلال مجموعة من الأنشطة الداعمة للعدالة والأمن، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وتوطيد السلام، وتمكين الشباب، والمصالحة الوطنية. وقامت البعثة برصد وتقييم التقدم المحرز في المشاريع طوال الفترة، لضمان التنفيذ والإنجاز في الوقت المناسب والامتثال لشروط الاتفاق في حالة المشاريع التي تضم شركاء منفذين. ونفذت المشاريع بطرق متنوعة، سواء بصورة مباشرة (التنفيذ الذاتي) من جانب البعثة أو بالاشتراك مع/عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية أو المحلية كشركاء منفذين، حيثما وُجدت ميزة نسبية.

١٥ - ونفذت مشاريع تهدف إلى: (أ) تعزيز الشراكات في مجال مراقبة الحدود وأمن المعابر الحدودية؛ (ب) زيادة تفاعل دائرة الهجرة الليبرية مع المجتمعات المحلية الحدودية. ووفرت تلك المشاريع الدعم لبناء الثقة بين الليبريين ومؤسسات الدولة. وأثناء الزيارات الميدانية اللاحقة التي تلت هذه المشاريع، لاحظت البعثة زيادة الفعالية والكفاءة في عمل موظفي الهجرة وتحسُّنا في إدارة الحدود. وتجلت التحسينات بشكل أكبر في المراكز الحدودية التي كان قد تم تحديثها بإدخال نظام تحليل لمعلومات وبيانات الهجرة، مما سرَّع وتيرة إجراءات تحديد الهوية والتحقق.

١٦ - وعملت البعثة مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية على تنفيذ مشاريع تهدف إلى: (أ) تيسير جمع المعلومات والاستجابة الآنية للحوادث أثناء الانتخابات؛ (ب) الأخذ بوجهات نظر المرأة والاستفادة من قدراتها. وقدم أحد المشاريع الدعم لإنشاء غرفتي عمليات للمرأة وخمسة مراكز تنسيق في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفي أثنائها. وعن طريق جمع المعلومات ونقلها، تمكنت شخصيات نسائية بارزة على الصعيدين الوطني والدولي من التفاعل مع حكومة ليبيا والأفراد المتأثرين لتسوية المنازعات الانتخابية. وقدم مشروع آخر الدعم لإنشاء غرفة

عمليات أخرى للمرأة ونشر مراقبين في جميع أنحاء البلد أثناء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن خلال هذا المشروع، مُكّنت النساء من التسوية الآنية لمسائل انتخابية تتعلق بأمور من قبيل التزوير والعنف والمشاركة. ونتيجة لهذه المشاريع، كان للنساء دور مباشر في تسجيل أو تسوية مئات المنازعات الانتخابية، الأمر الذي أسهم في إجراء الانتخابات في مناخ سلمي.

١٧ - وبعد انتخابات عام ٢٠١٧ نفذت البعثة، بطريقة التنفيذ الذاتي، مشروعاً لتحسين القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة المحررة الليبيرية. وقدمت البعثة التدريب على المسائل الإدارية والتشغيلية، وعلى سبل تيسير إجراء الحوارات على مستوى القيادة. وفي تفاعلات لاحقة، لاحظت البعثة زيادة استجابة الشرطة الوطنية ودائرة المحررة وزيادة تقديمهما للخدمات، ولا سيما في مجال الخفارة المجتمعية. كما لوحظت تحسينات في معدلات الاستجابة للحوادث، بفضل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، مما يمكن أن يعزى جزئياً إلى الرؤية المشتركة للشركاء المنفذين وقيامهم بتوضيح أولويات مرحلة ما بعد عملية الانتقال.

١٨ - وعملت البعثة مع جهات شريكة متعددة، هي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ومنظمة ليبرية غير حكومية، لمعالجة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات التقليدية الضارة، من خلال دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة كبار الزعماء التقليديين، ودورات تدريبية بشأن إيجاد سبل العيش لفائدة ممارسي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وعقب التدريب، قام الزعماء التقليديون بتنفيذ برامجهم الخاصة لـ "حكام القبائل" على مستوى القاعدة الشعبية، وهو ما أدى بالتالي إلى توسيع نطاق أثر المبادرة وتيسير إجراء حوار داخلي، اتفقوا من خلاله على إنهاء هذه الممارسات، الأمر الذي يشكل إنجازاً هاماً بالنظر إلى مكانتهم البارزة وتأثيرهم في المجتمعات المحلية. وجرى العمل على إحراز تقدم مماثل من خلال التدريب على إيجاد سبل العيش، حيث اجتمع الممارسون لمناقشة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات التقليدية الضارة وكيفية القضاء عليها.

١٩ - وعملت البعثة مع المنظمات غير الحكومية لإشراك الشباب في جهود تعزيز المهارات الفردية لبناء السلام والتماسك الاجتماعي، والوصول إلى سبل العيش البديلة المستدامة، ولا سيما أثناء انتخابات عام ٢٠١٧. وتلقى ٢٦٦ شاباً من المصنّفين كشباب معرّضين للخطر الشديد، من بين آخرين، تدريباً محدد الهدف في مجال بناء السلام، وشارك ١٧ ٠٠٠ في أنشطة التربية الوطنية، وتلقى ٤٠٠ تدريباً مهنياً محدد الهدف. ولوحظ تغير مباشر في مواقف وتوجهات الشباب المشاركين نتيجة للتدريب، بما في ذلك مشاركتهم الإيجابية في مجتمعاتهم المحلية. ولاحظ الشركاء المنفذون تحسناً ملموساً في أوساط الشباب المصنّفين كشباب معرّضين للخطر الشديد، بمن فيهم الشباب الذين يعتبرهم أفراد المجتمعات المحلية "خطرين" أو "غير قابلين للتغيير".

٢٠ - وأجرت البعثة حوارات للمصالحة في خمس مقاطعات للمضي قدماً في خطة بناء السلام في ليبريا. ومن خلال تلك الحوارات، طرح ٣ ٠٠٠ من قادة المجتمعات المحلية رؤية مشتركة للمصالحة على المستوى المحلي، أسفرت عن وضع خطط للمصالحة في المقاطعات الخمس. واستخدمت حكومة ليبريا، بدورها، خطط المصالحة هذه لوضع إطار لبدء تنفيذ سياسة وطنية بشأن المصالحة. وأدت هذه المبادرة إلى

إيصال صوت الليبريين، وتوسيع نطاق جهود بناء السلام التي تبذلها الحكومة، وإتاحة الفرصة للعناصر الفاعلة في المجتمع المدني لتيسير عملية الحفاظ على السلام.

## جيم - مبادرات دعم البعثة

٢١ - أثناء فترة ولاية البعثة، طلبت الحكومة المضيفة إلى البعثة أن توفر الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي للعملية الانتخابية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقُدِّم الدعم عن طريق جسور جوية، في حدود قدرات البعثة والموارد المعتمدة.

٢٢ - وفي سياق انسحاب العناصر النظامية، ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والتقليل من التكاليف إلى أدنى حد، أُدمجت المعدات المملوكة للوحدات لأغراض عمليات الشحن في إطار الإعادة إلى الوطن أينما كان هذا ملائماً. وفي سياق انسحاب العناصر المدنية، جرى رصد الاحتياجات الوظيفية والتشغيلية للبعثة والإبقاء على المكاتب والموظفين حسب الحاجة.

٢٣ - ووضعت البعثة خطة للتصفية في آب/أغسطس ٢٠١٧، وواصلت تحديثها وتنقيحها حتى وُضعت الصيغة النهائية للخطة وتمت الموافقة عليها في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتضمنت خطة التصفية تفاصيل عن تقليص عدد الموظفين والتصرف في الأصول وتسليم المباني، وإطار عمل الفريق التوجيهي والأفرقة العاملة المعنية بالتصفية، والتصرف في السجلات، وإغلاق المواقع، وتقديم التقارير، واستراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر، والجوانب الأخرى لعملية التصفية.

٢٤ - وبناء على الدروس المستفادة من إغلاق بعثات حفظ السلام في السابق، اضطلعت البعثة ببرنامج مبكر في مرحلة ما قبل التصفية لتقليص ودمج مكُونات الوجود المادي للبعثة في ليبريا. وأجري تقييم للمواقع التي تستخدمها البعثة في جميع أنحاء ليبريا، واستُخدمت نتائجه في وضع خطة للإغلاق التدريجي أدرجت ضمن خطة التصفية العامة للبعثة، بما يشكل برنامج النشر المتعلق بإغلاق المواقع في جميع أنحاء البلد. وتضمن تقييم المواقع استعراضاً للعمليات والبنى التحتية المادية والأصول ومتطلبات الإصلاح اللازمة لأعمال التنظيف البيئي.

٢٥ - ولضمان معالجة جميع المخاطر البيئية، قامت وكالة حماية البيئة في ليبريا، بصورة مستقلة، بتفتيش المواقع في الوقت الذي تضطلع فيه البعثة بأنشطة الإصلاح. ولم يتم تسليم المواقع السابقة وإغلاقها رسمياً إلا بعد تقديم الوكالة شهادات الالتزام البيئي. ونجحت البعثة في تنفيذ أنشطة التنظيف البيئي، بما في ذلك إدارة النفايات السائلة والصلبة التي تم التخلص منها بطريقة مسؤولة بيئياً من خلال معالجة النفايات السائلة في مرافق البعثة والتخلص من النفايات الصلبة في المواقع المأذون بها للتخلص من النفايات.

٢٦ - وتماشياً مع خطة تصفية البعثة، طلبت البعثة الدعم من المقر ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا.

٢٧ - وقام مركز الخدمات الإقليمي بإيفاد فريق إلى ليبريا في شباط/فبراير ٢٠١٨، لإجراء المعاملات السابقة للتصفية وتجهيز الاستعراضات والإطلاع على ظروف البعثة والحالات الموجودة فيها. وقام الفريق بإطلاع شعبة دعم البعثة على الدروس المستفادة من إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمساعدتها في التخطيط لإغلاق البعثة. وعاد الفريق التابع لمركز الخدمات الإقليمي في منتصف أيار/

مايو ٢٠١٨ لبدء في نقل المعاملات المفتوحة التي سيصبح المركز مسؤولاً عن تجهيزها وإنجازها بعد إغلاق البعثة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتماشياً مع خطة التصفية، واصل مركز الخدمات الإقليمي وضع اللمسات الأخيرة للعمليات المتعلقة بالمعاملات، مثل مدفوعات الموظفين والبائعين الأخيرة، وذلك خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢٨ - وقام المقر بنشر أفراد لتوفير الخبرة والمساعدة في حفظ وثائق البعثة وتجهيز حالات المعاشات التقاعدية لموظفي البعثة المنتهية خدمتهم وتنفيذ أفضل الممارسات. وشكلت إدارة وتنسيب الموظفين المدنيين مسألة بالغة الأهمية لإنجاز ولاية البعثة وإغلاقها بنجاح. وبينما كانت البعثة تتقدم صوب نهاية ولايتها وطوال فترتي انسحابها وتصفيتها، قامت بعقد اجتماعات عامة منتظمة واجتماعات على مستوى أقسام العناصر، وُزعت خلالها معلومات على الموظفين وأجريت مناقشات مفتوحة لفهم شواغل الموظفين واستيعابها بأفضل درجة ممكنة، من أجل التخفيف من آثار عملية التصفية والخفض التدريجي. وأشار مستشار البعثة المتخصص في حالات الإجهاد إلى وجود زيادة ملحوظة في مستويات الإجهاد لدى الموظفين، مما أدى إلى زيادة التركيز على تقديم المشورة للموظفين وتدريبهم ورعايتهم وزيادة الأنشطة المضطلع بها. ونظّم موظفو الموارد البشرية حلقات عمل لتقلّم المشورة والتدريب لجميع العاملين بشأن العمليات المتعلقة بانتهاء الخدمة والمغادرة. وتُقدّم برامج الدعم والتدريب للموظفين الوطنيين خلال الفترة بأكملها. وتُظمّن دورات بشأن الشهادات المعترف بها وطنياً المتعلقة بالمهارات، وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة ليبيا بتعيين موظفين وطنيين من ذوي المهارات للاضطلاع بطائفة من الأنشطة، مثل الإذاعة والمرافق وتكنولوجيا المعلومات والشؤون الإدارية. وسعت البعثة إلى توظيف الموظفين الدوليين، وعملت مع مقر الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام الأخرى من أجل إيجاد أماكن لهم.

٢٩ - وأجريت عملية لتخطيط القوة العاملة لجميع العناصر المدنية في البعثة، لتحديد المشمولين بالخفض التدريجي لقوام الموظفين المدنيين. وشكّلت خطة القوة العاملة الأساس لتقييم أجراء فريق الاستعراض المقارن، الذي كان مسؤولاً عن إجراء عملية ملائمة لتقييم فرادى الموظفين المدنيين ومواءمتهم مع خطة الخفض التدريجي. وبمجرد إنهاء فريق الاستعراض المقارن عمله، أُبلغ الموظفون، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بالمعلومة النهائية بخصوص تواريخ انتهاء عقودهم مع البعثة. وقام أمين المظالم بالأمم المتحدة ومكتب الشؤون القانونية ومكتب الأخلاقيات بزيارة البعثة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لتقديم المساعدة والمشورة إلى الموظفين. وبعد الأخذ في الحسبان بالعامل الإضافي المتمثل في التناقص الطبيعي في أعداد الموظفين، أسفرت عملية تخطيط القوة العاملة عن التعجيل ببلوغ متوسط نهائي لمعدلات الشغور نسبته ١٥,٧ في المائة للموظفين الدوليين و ١٠,٣ في المائة للموظفين الوطنيين. وطوال مرحلة الخفض التدريجي، استمرت مراعاة قيادة البعثة بشكل تام لتكافؤ الجنسين بالنسبة للموظفين المدنيين من جميع الفئات، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة؛ وتراوح متوسط معدل شغل المرأة للوظائف بين ٢٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٣٢ في المائة بحلول نهاية ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٨.

## التصرف في الأصول

٣٠ - قام فريق تابع لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بزيارة للبعثة في شباط/فبراير ٢٠١٨ لاستعراض العملية التجارية للتصرف في الأصول. وعاد الفريق إلى ليبريا في أيار/مايو ٢٠١٨ لتوفير المزيد من القدرات والخبرات للبعثة في إنهاء المعاملات المتعلقة بالتصرف في الأصول، والبدء في الاضطلاع بأنشطة التصرف في الأصول في مرحلة ما بعد التصفية.

٣١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، وضعت خطة أولية للتصرف في الأصول بالتوازي مع نقل البعثة للأصول من الفئة الأولى (المصنفة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة) إلى بعثات حفظ السلام الأخرى. ونُقلت سجلات المخزون الخاصة بالأصول من الفئة الأولى، التي اعتُبرت ملائمة للنقل إلى بعثات أخرى لحفظ السلام، من نظام غاليليو القديم لإدارة المخزونات إلى نظام أوموجا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على عكس ما تبقى من سجلات الأصول، التي بقيت في نظام السجلات القديم. وجرى توسيع نطاق الخطة الأولية للأصول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لإدراج الفئات المتبقية لأصول البعثة من الفئات الثانية إلى الرابعة (الأصول الملائمة للنقل إلى الكيانات الممولة من الاشتراكات المقررة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والملائمة للبيع التجاري أو التصرف فيها كخردة أو غير ذلك من أشكال التصرف، بما يتفق مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة). وفي هذا السياق، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة حسابات لخطة تصفية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ والتصرف في أصولها للفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعالجت البعثة مجالات الخطر المحتملة التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٢ - وطوال فترة إنجاز التصفية، تم التحقق من أصول البعثة، وأدخلت تعديلات على الإجراءات النهائية المتعلقة بالتصرف في الأصول استجابةً لتغير الظروف المحلية أو التقييم النهائي لحالة الأصول. وقدم الفريق التابع لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، الذي تألف من خبراء تقنيين في مجال التصرف في الأصول المادية، المساعدة إلى البعثة في عمليات التصنيف والتحقق والتجهيز المتعلقة بالتصرف في الأصول. وبما أنه جرى في إطار الخفض التدريجي لقوام البعثة إنهاء خدمة موظفي دعم البعثة وتسريحهم، كان للقدرات التي وفرها الفريق التابع لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات دور حيوي في توفير توجيهات الخبراء ومساعدة البعثة في تجهيز الكم الكبير من المعاملات المتعلقة بالتصرف في الأصول. وأجريت آخر عمليات التصرف في الأصول في قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة، المعروفة باسم قاعدة ستار. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، رُدت القاعدة إلى ليبريا، ونُقلت حيازة آخر الأصول والأصناف الأخرى الموجودة في الموقع إلى الحكومة المضيفة. وأُنجز التصرف في الأصول التي كانت قيد النقل ووضع سجلات الأصول في صيغتها النهائية بعد إغلاق البعثة بواسطة قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وفقا لخطة التصفية.

## دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٣٣ - واصل الممثل الخاص للأمين العام التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، في رصد الحالة في ليبريا خلال فترة ما قبل إجراء الانتخابات، وواصل القيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لعملية انتقال ديمقراطي سلس. ونظمت البعثة، بالتشاور مع تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلك

الدبلوماسي في ليبيريا، سلسلة من الاجتماعات والمناسبات الخاصة التي اجتمع فيها كل المرشحين تحت سقف واحد، بمن في ذلك القيادات النسائية والشبابية، لضمان بقائهم على التزامهم بالطابع السلمي للانتخابات. وأصدرت البعثة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أربعة بيانات مشتركة في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، أهابت فيها بجميع المرشحين والجهات السياسية الفاعلة إلى الحفاظ على الطابع السلمي واستخدام الوسائل القانونية لتسوية المنازعات الانتخابية والقبول بإرادة الشعب الليبيري.

٣٤ - وبالإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة التيسير السياسي الهادفة إلى إجراء انتخابات سلمية، قدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم التقني إلى لجنة الانتخابات الوطنية طوال العملية الانتخابية، بما في ذلك بعد الجولة الأولى، التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لكفالة الامتثال للتدابير التصحيحية التي تأمر بها المحكمة العليا، والتدابير التصحيحية التي أوصى بها المراقبون الدوليون.

٣٥ - وخلال جولتي الانتخابات، دعمت البعثة إنشاء غرفتي عمليات للانتخابات لتوحيد الجهود الذي تبذلها ليبيريا مع المبادرات الإقليمية. ونوه الاتحاد الأفريقي بغرفة عمليات المرأة بوصفها إنجازا يحتذى به على نطاق جميع البلدان الأفريقية. وكانت هناك غرفة عمليات أخرى تولّت تشغيلها إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية وتشارك في رئاستها الممثل الخاص لرئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا وسفير السلام الوطني الليبيري. ونشرت المبادرات مراقبين للانتخابات في مختلف المقاطعات، وأسهمت في تخفيف حدة التوتر من خلال قيام الممثلين ذوي المكانة المرموقة بالتدخل والوساطة في الوقت المناسب.

٣٦ - وفي إطار التخطيط لأمن الانتخابات، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث كانت قوة الرد السريع في وضع الاستعداد لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مؤقتا في حال حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية. وعلى الرغم من أن استخدام القوة لم يكن ضروريا في هذه الحالة، فقد قدم نموذج التعاون بين البعثات دروسا يمكن الاستفادة منها في الحالات المماثلة لبعثات حفظ السلام الأخرى في المستقبل.

## هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

٣٧ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري كفالة التنسيق من خلال الاجتماعات المنتظمة والبرمجة المشتركة والتخطيط المتكامل للمرحلة الانتقالية، فضلا عن وضع وتنفيذ الأنشطة البرنامجية.

٣٨ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، عملت حكومة ليبيريا والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معا على نقل المسؤوليات المتعلقة برصد حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقامت فرقة العمل المشتركة المعنية بالمرحلة الانتقالية بوضع وتنفيذ خطة انتقالية متكاملة خرجت في صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واعتمدت الخطة أيضا كوثيقة عمل للفريق الرئاسي المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية، برئاسة كل من الرئيسة المنتهية ولايتها والرئيس الجديد لليبيريا.

٣٩ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة، بقيادة مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم، بكفالة تنفيذ الخطة الانتقالية بالاشتراك مع حكومة ليبيريا والأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى على نحو مخطط وتدرجي. وتعاونت البعثة أيضاً مع مكتب المنسق المقيم على تحديد بعض الثغرات على صعيد القدرات من خلال عملية مسح القدرات التي قام بها فريق الأمم القطري، مما كان من شأنه أيضاً تيسير انتقال الوكالات والصناديق والبرامج المقيمة من ١٤ موقعا مختلفا في مونروفيا إلى مبنى بان أفريكان بلازا، وبالتالي إقامة "دار واحدة للأمم المتحدة" لاستيعاب ١٦ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المبنى المشترك في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، يستر التعاون مع تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام أيضاً اتخاذ قرار بإنشاء الوجود المستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا بعد إغلاق البعثة.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: الأمن والاستقرار والمشاركة السياسية

٤٠ - بناء على ما يرد بالتفصيل في الإطار المعروض أدناه، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، ركزت البعثة تدخلاتها في إطار المساعي الحميدة على تعزيز بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وشفافة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧. وحافظت البعثة على تواصلها المنتظم مع الجهات السياسية الرئيسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والهيئة التشريعية، والجماعات النسائية والشبابية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وبعثات المراقبة الانتخابية، ولجنة الانتخابات الوطنية، والمحكمة العليا لتشجيعها على المساهمة في إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع والتشجيع على مشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية. وعززت البعثة التنسيق الدبلوماسي بين الجهات المعنية والسلوك الدبلوماسي والجهات الشريكة الدولية الأخرى.

٤١ - وشملت التدخلات الرئيسية عقد اجتماعات موائد مستديرة واجتماعات فردية منتظمة مع قادة معظم الأحزاب السياسية الـ ٢٦ من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والشباب ومشاركة هاتين الفئتين في صنع القرار في إطار الامتثال التام للقوانين والمبادئ التوجيهية الانتخابية والتسوية السلمية للمنازعات داخل الأحزاب وفيما بينها. وشجعت البعثة استخدام الأطر الرسمية لتسوية المنازعات، مثل اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب التابعة للجنة الانتخابات الوطنية، التي التقت فيها الأحزاب السياسية في اجتماعات دورية.

٤٢ - وتعاونت البعثة بصورة مكثفة مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية في سياق المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة، ولا سيما مع أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية ورؤساء الإدارات، من أجل التشجيع على إعلام عام أفضل يتسم بالحياد والشفافية والمهنية. وعقدت البعثة أيضاً اجتماعات مع قيادة الهيئة التشريعية، بما في ذلك الرئيسين المؤقتين لمجلس الشيوخ للهيئتين التشريعتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين، والممثلين وأعضاء مجلس الشيوخ، من أجل معالجة التحديات القانونية التي تعرقل إجراء الانتخابات والانتقال السياسي. وتشمل هذه التحديات الخلافات بشأن تطبيق مدونة قواعد سلوك الموظفين العموميين والمنازعات الانتخابية المحتملة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وشمل التواصل مع أعضاء الهيئة التشريعية أيضاً إلى اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة الرامية إلى تيسير الحكومة الرشيدة وتسوية النزاعات، بما في ذلك مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق في الأراضي والحكم المحلي والعنف العائلي.

٤٣ - وتعاونت البعثة بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والسلك الدبلوماسي للاستفادة مما تقدمه هذه الجهات من دعم في سبيل تنظيم انتخابات سلمية وتسوية المنازعات الانتخابية المحتملة ودياً. واجتمع الممثلون مع قادة الأحزاب السياسية بصورة منتظمة، كل على حدة أو جمعياً، من أجل إعادة تأكيد التزامهم بإجراء انتخابات سلمية وفقاً لما تعهدوا به في إعلان نهر فارمينغتن في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي محفل منفصل أقيم بقيادة البعثة، التزم قادة الشباب في الأحزاب السياسية بإجراء انتخابات سلمية ووقعوا أمام العموم إعلان سلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٤ - وبالتنسيق مع البعثة، اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجلس المشترك بين الأديان في ليبيريا بدور رئيسي في تفادي أزمة دستورية عندما هدد بعض أعضاء السلطة التشريعية بعزل أعضاء في المحكمة العليا بسبب حكم صدر عن المحكمة بشأن مدونة قواعد السلوك في آب/أغسطس ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أربعة بيانات مشتركة تشجع على إجراء انتخابات سلمية وشفافة، وبشأن مسائل أخرى ذات الصلة.

٤٥ - وساهمت المبادرات المذكورة أعلاه في إجراء انتخابات سلمية والانتقال إلى إدارة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وحافظت الأحزاب السياسية على التزامها بالسلام واستخدمت الجهات الفاعلة السياسية الأطر الرسمية لتسوية المنازعات، في حين أصبحت المشاركة السياسية للنساء والشباب ومشاركة هاتين الفئتين في عمليات صنع القرار أوضح للعيان.

## الإنجاز المتوقع ١-١: تهيئة بيئة آمنة وخالية من الأخطار في ليبيريا

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

### مؤشرات الإنجاز المقررة

١-١-١ عدم وقوع حوادث إخلال بالنظام العام تتطلب تدخل البعثة في حالات الخطورة القصوى (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: صفر)	أُنجز. لم تقع أي حوادث إخلال بالنظام العام تتطلب تدخل البعثة في حالات الخطورة القصوى لمنع تدهور الحالة الأمنية على نحو يمكن أن يفضي إلى انقلاب كبير في أوضاع السلام والاستقرار في البلد
١-١-٢ عدم وقوع حوادث أمنية خطيرة في مواقع الأمم المتحدة تتطلب تدخلاً من جنود البعثة أو من وحدات الشرطة المشكّلة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: صفر)	أُنجز. لم تقع في مواقع الأمم المتحدة أي حادثة أمنية خطيرة تتطلب تدخلاً من جنود البعثة أو وحدات الشرطة المشكّلة التابعة لها

### النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

### النواتج المقررة

٨٢٣ يوم عمل لدوريات وحدات الشرطة المشكّلة (وحداتنا شرطة مشكّلة تقومان بدوريتين في اليوم حتى تُوَقَّف وحدات الشرطة المشكّلة عن العمل) وذلك لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومنشآتها	٨٦٠ يوماً من أيام عمل الدوريات تم تنفيذها. نفذت وحدات الشرطة المشكّلة دوريتين يومياً في مونروفيا، وسبع دوريات مشكّلة بعيدة المدى في مقاطعات بومي وغبارولو وغراند باسا وغراند كيب ماونت ولوفا ونيمبا وماريلاند وسينوي. ونفذت دوريات إضافية خلال فترة الانتخابات للتأكيد على وجود شرطة الأمم المتحدة
---	--

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا)	النواتج المنجزة	ملاحظات
٥٤٦ يوم عمل للدوريات (سرية مشاة واحدة تنفذ دوريتين ليلاً لمدة ٢٧٣ يوماً). تتألف الدوريات من دوريات أمنية ليلية لدعم حماية موظفي الأمم المتحدة ومعداتنا ومنشأتها	٣٩٨	يوماً من أيام عمل دوريات القوة تم تنفيذها. وتُقدت ٣١٤ دورية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبالنظر إلى إعادة الوحدات العسكرية مبكراً إلى الوطن، توقفت الدوريات في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وبناء على ذلك لم ينجز العدد المستهدف البالغ ٥٤٦ من أيام عمل الدوريات	
٥٤٦ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (فريق واحد يقوم بدوريتين في اليوم لمدة ٢٧٣ يوماً)، بما في ذلك القيام بدوريات جوية وبرية، وكذلك دوريات بعيدة المدى، لمعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة	٣٩٠	يوماً من أيام عمل دوريات المراقبين العسكريين تم تنفيذها. وتُقدت الدوريات في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وشمل ذلك ثماني دوريات بعيدة المدى في مقاطعات بونغ وغباربولو وغراندا باسا وغراندا كيب ماونت وغراندا غيده ولوفا ومارغبي ونيمبا وريفير سيس وسينوي. ويُعزى انخفاض عدد أيام الدوريات إلى الإقفال المبكر لعمليات المراقبين العسكريين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	
٤٣٩ ساعة طيران (٤٠٨ ساعات طيران للطائرات المروحية و ٣١ ساعة طيران للطائرات الثابتة الجناحين)، بما في ذلك تنفيذ دوريات جوية/بحرية، والنقل الجوي للأفراد، والاستطلاع الجوي، والرحلات التدريبية والخاصة	١٣٧	ساعة من ساعات الطيران المنفذة. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نفذت الطائرات المروحية للبعثة، التي تتألف من ثلاث طائرات عمودية من طراز Mi-8، ٩٧ عملية تتألف من دوريات جوية، ونقل جوي للأفراد، واستطلاع جوي، وبحث وإنقاذ، وتدريب على الطيران الليلي. ويُعزى انخفاض عدد ساعات الطيران إلى تخفيض الدوريات العسكرية ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقدمت الطائرات المروحية الدعم اللوجستي العاجل إلى حكومة ليبيريا في إطار التحضير للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	
عقد ٣ اجتماعات استشارية مع أمانة مجلس الأمن القومي لفائدة الوزارات المعنية، والجهات المقدمة للخدمات الأمنية، والمجتمع المدني، ومجالس أمن المقاطعات بشأن تنفيذ استراتيجية الأمن القومي الرامية إلى تعزيز هياكل الإنذار المبكر بهدف تعزيز أمن الانتخابات	٣	اجتماعات استشارية جرى عقدها تتألف من اجتماع استشاري بشأن تعزيز هياكل الإنذار المبكر حضرها ٥٠ مشاركاً، واجتماعين استشاريين بشأن أمن الانتخابات حضرهما ٧٠ مشاركاً. وجرى تنظيم الاجتماعات الثلاثة مع أمانة مجلس الأمن القومي بشأن تنفيذ استراتيجية الأمن القومي لفائدة الوزارات المعنية والجهات المقدمة للخدمات الأمنية والمجتمع المدني ومجالس أمن المقاطعات	
عملية واحدة للتقييم المتكامل للخطر لأجرت، وتضمنت التحليل على الصعيدين الوطني والدولي بغية تقديم لمحة عامة عن التهديدات القائمة والمحتملة للسلام والاستقرار في ليبيريا، واستندت إلى خمس عمليات تقييم نفذتها البعثة والفريق	١	عملية واحدة للتقييم المتكامل للخطر لأجرت، وتضمنت التحليل على الصعيدين الوطني والدولي بغية تقديم لمحة عامة عن التهديدات القائمة والمحتملة للسلام والاستقرار في ليبيريا، واستندت إلى خمس عمليات تقييم نفذتها البعثة والفريق	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
النواتج المقررة	المشترك لأمن الحدود التابع لفريق الأمم المتحدة القطري في مقاطعات بومي وجراند كيب ماونت ولوفا ونيمبا
تقريران متكاملان لتحليل أوضاع أمن الحدود/الأمن الإقليمي، بما في ذلك الاتجار عبر الحدود وغيره من الأنشطة غير المشروعة	٢ تقريران تم إعدادهما: تقرير بشأن الإدارة الوطنية المتكاملة للحدود واستراتيجية الأمن والاستقرار والتعاون فيما بين الوكالات والتنسيق، وشجّع به استمرار جهود التعاون الرامية إلى منع الاتجار عبر الحدود وغيره من الأنشطة غير المشروعة؛ وتقرير بشأن الأجناب وإشراك المجتمعات المحلية الحدودية، وقُدّمت به أدوات توجيهية لوكالات إنفاذ القانون/وكالات الأمن فيما يتصل بإشراك المجتمعات المحلية في معالجة قضايا الأمن الحدودي والإقليمي.

### الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ومؤسسات حكومية ديمقراطية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-١ زيادة في النسبة المئوية لتواجد منسّق ونشط ومنظم للأحزاب السياسية في جميع المقاطعات الـ ١٥ (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٣٠ في المائة)	أنجز. خلال فترة الحملة الانتخابية الممتدة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عمل جميع الأحزاب السياسية الـ ٢٦ بنشاط على تعزيز وجودها وأنشطتها ومشاركتها المجتمعية في المقاطعات الـ ١٥
١-٢-٢ امتثال الأحزاب السياسية الكامل للقانون الانتخابي والمبادئ التوجيهية الانتخابية ذات الصلة بالأنشطة السياسية والحملات الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)	أنجز بنسبة ١٠٠ في المائة. خلال الحملة الانتخابية، امتثلت الأحزاب السياسية للمبادئ التوجيهية الانتخابية المتعلقة بالأنشطة وإجراء الحملة، وبناء على ذلك لم تُرفع أي قضايا قانونية رسمية ضد أي حزب في هذا الصدد
١-٢-٣ زيادة في النسبة المئوية للنساء والشباب في صنع القرار السياسي، ولا سيما بصفتهن مرشحات للانتخابات التشريعية، والمشاركة في اجتماعات اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٣٠ في المائة)	في المجموع، ترشّحت ١٦٣ امرأة للانتخابات التشريعية (١٦ في المائة من مجموع المرشحين). ولم تترشح سوى امرأة واحدة من بين ٢٠ مرشحاً للانتخابات الرئاسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
النواتج المقررة	عقد اجتماع مائدة مستديرة للأحزاب السياسية يتمخض عنه بيان مشترك لإعلان التزامها بسلوك خال من العنف طوال العملية الانتخابية، تتولى البعثة تيسيره سياسياً وتوقع
عقد اجتماع مائدة مستديرة للأحزاب السياسية يتمخض عنه بيان مشترك لإعلان التزامها بسلوك خال من العنف طوال العملية الانتخابية، تتولى البعثة تيسيره سياسياً وتوقع	٢ اجتماعان عقدتهما البعثة لتجديد التأكيد على التزام الأحزاب في ٢٧ تموز/يوليه و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ووقّعت أربعة من الأحزاب السياسية المسجلة حديثاً على إعلان نهر فارمينغتن

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
اجتماع عمل عقدها ممثلو الأحزاب السياسية الـ ٢٦، بما في ذلك ٢٠ اجتماعاً شارك فيها الممثل الخاص للأمين العام ونوابه. وكانت الاجتماعات تهدف إلى تشجيع الأحزاب السياسية على إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأحزاب خلال الفترتين السابقتين واللاحقة للانتخابات. وتتحلى النتيجة الملموسة لمبادرة التعاون بين الأحزاب بوضوح في تشكيل مجلس الوزراء الجديد، إذ يضم أعضاء من أحزاب المعارضة، مما يعزز المشاركة المستمرة للأحزاب السياسية والوثام السياسي والسلام بعد الانتخابات. ونُظمت اجتماعات إضافية خلال العملية الانتخابية	عليه إلى جانب المنظمات الإقليمية بوصفها جهات ضامنة له معنوياً عقد ٣٦ اجتماع عمل مع الأحزاب السياسية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين الأحزاب واستدامته بعد الانتخابات
منتديات عُقدت على مستوى الرؤساء/الأمراء العامين مع جميع الأحزاب السياسية وانفراداً مع المرشحين للانتخابات الرئاسية في الأحزاب السياسية الرئيسية قبل الانتخابات وخلالها وبعدها في إطار المساعي الحميدة من أجل مناقشة المشاكل والشواغل المتصلة بالعملية الانتخابية. وشمل ذلك أيضاً تنظيم منتدى مع قادة شباب الأحزاب السياسية الذين وقعوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إعلان سلام للشباب على غرار إعلان نهر فارمينغتن. ونُظمت اجتماعات إضافية خلال العملية الانتخابية	عقد ٦ منتديات حوار رفيعة المستوى جيدة التنظيم مع قادة الأحزاب السياسية
اجتماع مائدة مستديرة واحد عُقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قبل انتخابات ١٠ تشرين الأول/أكتوبر مع المرشحين للرئاسة ونيابة الرئاسة، إلى جانب رؤساء كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، حيث ناقش المشاركون المسائل ذات الأهمية	عقد اجتماع مائدة مستديرة واحد مع جميع الأحزاب السياسية لمناقشة القضايا الوطنية ذات الأهمية
منتديات نُظمت مع جميع الأحزاب السياسية على مستوى الرؤساء/الأمراء العامين إلى جانب ١٨ اجتماعاً فردياً مع المرشحين للرئاسة ومستشاريهم من الأحزاب السياسية الخمسة الرئيسية قبل الانتخابات وخلالها وبعدها لمواصلة المساعي الحميدة ومناقشة المشاكل أو الشواغل المتعلقة بالعملية الانتخابية	عقد ٧ مناقشات استشارية مع القيادة التشريعية بشأن التخفيف من حدة النزاعات الانتخابية

## الإنجاز المتوقع ١-٣: نزع فتيل التوترات بشكل بناء وتسوية النزاعات بشكل منتج عشية الانتخابات وطوال عملية الانتقال الديمقراطية

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

### مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. في آب/أغسطس ٢٠١٧، عقب تقديم التماس بعزل ثلاثة قضاة في المحكمة العليا بسبب أحكام أصدرتها في قضايا متصلة بمدونة قواعد السلوك، وجه مجلس النواب أمر إحضار إلى هؤلاء القضاة وكان بصددهم وضع الصيغة النهائية لإطار قانوني لإجراءات العزل. وسحب مجلس النواب إجراءات العزل فيما بعد نتيجة المساعي الحميدة للبعثة وجهودها في الوساطة

وفي أعقاب الجولة الأولى من الانتخابات العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعلن رئيس لجنة الانتخابات الوطنية أن اللجنة استلمت ٩١ شكوى متصلة بالانتخابات. وفي وقت لاحق، قدم حزب كل الليبريين وحزب الحرية وحزب الوحدة شكوى أدت إلى عراقيل قانونية طويلة الأمد. وبحلول ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت اللجنة قد رفضت كلتا القضيتين وتقيدت جميع الأحزاب بالإجراءات القانونية. وقُبل قرار المحكمة العليا. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، كان قد بُت في جميع القضايا ما عدا القضيتين المتبقيتين اللتين سُحبتا لاحقاً

أنجز. نظمت لجنة الحوكمة ١٢ حواراً مواضيعياً بشأن السياسات تناولت مواضيع من بينها الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والانتخابات السلمية، والحوكمة، والنزاهة، والشفافية، وانتقال المسؤوليات الأمنية

على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة، ولا سيما من خلال التواصل المنتظم مع أعضاء الهيئة التشريعية بشأن التشريعات الرئيسية، بما في ذلك مشاريع قوانين الحقوق في الأراضي والحكم المحلي والعنف العائلي، لم تُعتمد مشاريع هذه القوانين خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ووافق مجلس النواب على مشروع قانون الحكم المحلي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وأحيل إلى مجلس الشيوخ للمصادقة عليه. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تلقى مجلس النواب رسالة من المجلس الوطني لرؤساء القبائل وشيوخها يطلب فيها تعديل المادة ١٣-١ التي تعطي لوزير الشؤون الداخلية صلاحية الإشراف على رؤساء القبائل ومؤسساتهم. وأحيلت الرسالة إلى لجنة قيادة مجلس النواب للمشورة. وناقش أعضاء مجلس الشيوخ مشروع القانون في ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ لكنهم لم يقوموا بإحالاته مجدداً إلى المجلس بكامل هيئته

١-٣-١ زيادة امتثال لجنة الانتخابات الوطنية والحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لقانون الانتخابات والدستور واستخدامها لهما في حل النزاعات التي تنشأ خلال الحملات والانتخابات، وطوال فترة الانتقال إلى حكومة جديدة، مقارنة بالانتخابات والانتقال السياسي لعام ٢٠١١ (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)

١-٣-٢ زيادة في عدد الاجتماعات/المبادرات التي تقودها الحكومة للتشجيع على مواصلة الحوار مع الأحزاب والجهات الفاعلة السياسية، ومع الشباب والنساء، من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وتوطيد الديمقراطية (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٢)

١-٣-٣ إقرار الهيئة التشريعية لمشاريع قوانين ترمي إلى تيسير الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك مشاريع قوانين الحقوق في الأراضي والحكم المحلي والعنف العائلي (٢٠١٦/٢٠١٥: ١٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٩؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٣)

وأقر مجلس النواب مشروع قانون الحقوق في الأراضي في آب/أغسطس ٢٠١٤ وأحالته إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وناقش المجلسان وبجنا مشروع القانون. وأعرب المشرّعون عن قلقهم بشأن الملكية المجتمعية وصكوك الملكية، ونظام حيازة الأراضي، وملكية الموارد المعدنية الموجودة تحت الأراضي الخاصة. وأعيد إرسال التقرير إلى اللجنة المختصة لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عُرض تقرير لجنة مجلس الشيوخ المشتركة بشأن مشروع قانون الحقوق في الأراضي على مجلس الشيوخ المنعقد بكامل هيئته، ولكن التصويت أرجئ

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، أقر مجلس النواب على مشروع قانون العنف العائلي. ولم تتضمن الصيغة المعتمدة أي مادة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أصدرت الرئيسة السابقة إلين جونسون سيرليف الأمر التنفيذي ٩٢ الذي ينهي ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث اللواتي تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً. ويُتوقع أن ينتهي أجل الأمر التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ٢٨ اجتماعاً استشارياً مع لجنة الانتخابات الوطنية أو مع حكومة ليبيريا بشأن منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات السياسية والانتخابية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، حتى إكمال الانتقال القانوني إلى حكومة جديدة	٢٨	اجتماعاً استشارياً عُقدت مع رئيس لجنة الانتخابات الوطنية ومديرتها التنفيذي ومجلس مفوضيها لدعم أنشطتها وإسداء المشورة إلى قيادتها والاطلاع على الشواغل المتصلة بالعملية الانتخابية
تقديم تقرير شامل واحد عن أسباب العنف المتصل بالانتخابات يتضمن توصيات بشأن تدابير الوقاية منه والتخفيف من حدته	١	تقرير شامل واحد تم إعداده. وحدّد التقرير ذو الطبقات المتعددة والشامل لمختلف الجوانب الأسباب الرئيسية للعنف المتصل بالانتخابات وقدم توصيات للوقاية منه والتخفيف من حدته
تقديم ورقة تحليلية معمقة واحدة تركز على الفرص والتحديات الناشئة خلال الفترة اللاحقة للانتخابات وما يليها من انتقال إلى حكومة جديدة، تتضمن توصيات ملموسة لتقديم الدعم في إطار المساعي الحميدة	١	ورقة تحليلية واحدة أُعدت لتيسير تدخل البعثة بمساعيها الحميدة مع الحكومة الجديدة لليبيريا، بما في ذلك عقد اجتماعات مع الرئيس وقضاة المحكمة العليا وقيادة الهيئة التشريعية ووزير الدولة للشؤون الرئاسية
إجراء استعراض شامل واحد لآلية اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب من أجل تحديد الدروس المستفادة	١	استعراض شامل واحد أُجري واستُعين به في توجيه تواصل البعثة مع لجنة الانتخابات الوطنية والأحزاب السياسية، وأدى إلى انعقاد اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب

النواتج المقررة	النواتج المنحزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
والدعوة إلى إدخال التعديلات الممكنة عليها واستمرارها لكفالة معالجة المنازعات السياسية بفعالية	وإلى عقد اللجنة الوطنية للانتخابات مؤتمراً عن الدروس المستفادة في بوكانان في شباط/فبراير ٢٠١٨ بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية
إجراء ٢٤ مشاورة منفصلة مع الهيئة التشريعية المنتهية أو المبتدئة ولايتها بشأن منع نشوب المنازعات ودعم الحل السلمي لأي نزاعات يمكن أن تنشأ قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، والانتقال إثرها إلى حكومة جديدة	٢٢ مشاورة منفصلة أجريت مع أعضاء الهيئة التشريعية الثالثة والخمسين، بما في ذلك عقد اجتماعات بين الممثل الخاص للأمين العام ونائبه ورئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورؤساء اللجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تيسيراً للتسوية السلمية للسجلات العدائية والأزمات المحتملة التي قد تنشأ عن تطبيق لجنة الانتخابات الوطنية لمدونة قواعد السلوك. ويسرت المشاورات إنهاء قرار لجنة الانتخابات الوطنية بعدم استيفاء بعض المرشحين لشروط الترشح للانتخابات عام ٢٠١٧
تقديم ورقتين استراتيجيتين كحد أدنى بشأن الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك بشأن الحقوق في الأراضي والحكم المحلي، تتضمنان توصيات بأنشطة تهدف إلى التسريع بسنّ أو تنفيذ التشريعات ذات الصلة	٥ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يسرت البعثة تنظيم اجتماعين منفصلين مع رئيس مجلس النواب الجديد والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ من أجل تشجيع التعاون بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية بعد الانتخابات وإقرار التشريعات المتعلقة في مجال إصلاح الإدارة. وقابل انخفاض عدد المشاورات ارتفاع عدد الاجتماعات مع الأحزاب السياسية خلال العملية الانتخابية
	ورقات إحاطة استراتيجية لتوجيه عمل البعثة مع الحكومة، بما في ذلك لجنة الحوكمة وهيئة الأراضي في لبريا، ومع الجهات الشريكة الدولية، لتسهيل إقرار مشروع قانون الحقوق في الأراضي والحكم المحلي. وصدرت ورقات إضافية لدعم اعتماد التشريعات الرئيسية

#### الإنجاز المتوقع ١-٤: مشاركة المنظمات الإقليمية بصورة فعالة ودائمة في دعم تحسين الحوكمة وتوطيد السلام في لبريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٤-١ زيادة في عدد اجتماعات الممثلين المحليين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، وكذلك اجتماعات المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢)	أنجز. عُقد ٢٨ اجتماعاً مع ممثلين من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والسلك الدبلوماسي للاستفادة مما تقدمه هذه الجهات من دعم لإجراء عملية انتخابية سلمية. واستلزم الأمر عقد اجتماعات إضافية لدعم إجراء عملية انتخابية سلمية

أنجز. تم إنشاء المنتدى السياسي الوطني بقيادة المجلس المشترك بين الأديان في ليبيريا والمجتمع المدني والزعماء التقليديين. وأدى المنتدى السياسي الوطني دوراً ريادياً في العملية التي أفضت إلى صدور إعلان نهر فارمينغتن الذي أعربت فيه الأحزاب السياسية الليبيرية عن دعمها لتنظيم انتخابات سلمية وقبول نتائج الانتخابات

نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق بناء السلام مشروعاً مشتركاً للتعاون عبر الحدود لمدة ١٨ شهراً يهدف إلى بناء السلام والمصالحة، فضلاً عن تعزيز تطوير القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون في المقاطعتين الحدوديتين ماريلاند وريفير غي. ويسعى المشروع أيضاً إلى تعزيز الثقة بين الوكالات الأمنية والمجتمعات المحلية الحدودية من خلال تعزيز قدرة الآليات المحلية المشتركة عبر الحدود، فضلاً عن التعاون عبر الحدود، وإلى تحسين التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجتمعات الحدودية عن طريق الحوارات وتعزيز التنسيق بين الآليات المحلية القائمة لتسوية النزاعات، وتعزيز الجهود التعاونية المضطلع بها عبر الحدود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي - الاجتماعي وفي مجالي الرياضة والتبادل الثقافي

١-٤-٢ زيادة في عدد المبادرات المشتركة فيما بين الحكومة والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، بما في ذلك الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن المسائل الحاسمة لتوطيد السلام والاستقرار (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢)

١-٤-٣ زيادة في عدد وكالات الأمم المتحدة، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي تنفذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود والتماسك الاجتماعي ومشاريع الأمن البشري، وذلك بالتنسيق مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٠١٦/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥)

## النواتج المنجزة

ملاحظات (العدد أو نعم/لا)

النواتج المقررة

أدى كل من اضطرار لجنة الانتخابات الوطنية إلى إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وانضغاط فترة انتقال السلطة إلى الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى جمود حكومي تطلب تنقيح الناتج الأصلي لتحقيق اختتام العملية الانتخابية في ظروف سلمية وانتقال السلطة بسلاسة ضمن المخطط الزمني المحدد في الدستور

لا

٣ تقارير تقييم تُعدّها بعثة الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ البروتوكولات الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالحكومة الرشيدة ومنع نشوب النزاعات والانتخابات وإدارة النزاعات

اجتماعات عقدها الممثل الخاص للأمين العام وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا مع قيادة الهيئة التشريعية قبل الانتخابات ومع رئيس مجلس الشيوخ في فترة ما بعد الانتخابات

٦

عقد اجتماعين للتشاور والتنسيق (بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام) مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرلمان البلدان الأفريقية في الهيئة التشريعية الليبيرية (اجتماع قبل الانتخابات واجتماع بعدها)

تحليل واحد أجري باستخدام بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بالممارسة القانونية التي مفادها عدم إمكانية إدخال أي تعديلات على قانون الانتخابات قبل ستة أشهر من إجراء الانتخابات

١

إجراء تحليل واحد للمشهد السياسي وفرص استخدام بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، بوصفه المعيار الذهبي فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والحكم عموماً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إصدار بيان مشترك مع السفارات والمنظمات الإقليمية الرئيسية قبل الانتخابات بهدف الدعوة إلى التقيد بعملية انتخابية نزيهة والمحافظة على حيّز شامل وتشاركي	٢ بيانان مشتركان للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة من أجل حث جميع أصحاب المصلحة على كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، صدرتا في ٢٨ تموز/يوليه و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
إجراء تقييمين لتنفيذ تدابير بناء الثقة عبر الحدود، والتماسك الاجتماعي، ومشاريع الأمن البشري، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار التعاون عبر الحدود فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو	لا بسبب الأعمال التحضيرية للانتخابات وتمديد فترة الحملة الانتخابية وفترة المنازعات الانتخابية وانتقال السلطة إلى الحكومة الجديدة، لم تتمكن البعثة من التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل إعداد التقييمين

### الإنجاز المتوقع ١-٥: توفير معلومات موثوقة وذات مصداقية لدعم ولاية البعثة عن طريق برامج متعددة الوسائط وبرامج تثقيفية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٥-١ زيادة في تغطية البث الإذاعي للوصول إلى السكان الليبيريين وإلى الليبيريين في المهجر	أنجز. تم توفير التغطية للعموم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك لفائدة الليبيريين في المهجر بفضل إمكانية البث التدفقي على الإنترنت للمواد الحية والبرامج المسجلة، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ونُشرت البرامج الإذاعية في شكل ملفات البث الرقمي (بودكاست) على الموقع الشبكي للبعثة
١-٥-٢ تبث إذاعة البعثة برامجها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، باللغة الإنكليزية وباللغة الإنكليزية الليبرية وبست لغات محلية	أنجز. تبث إذاعة البعثة برامجها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع باللغة الإنكليزية وباللغة الإنكليزية الليبرية وبست لغات محلية
١-٥-٣ المحافظة على مستوى التغطية الإعلامية المتعددة الوسائط للأحداث وتنفيذ حملات متعددة الوسائط دعماً لولاية البعثة	أنجز. حافظت البعثة على الاتصال الاستراتيجي الفعال من خلال التغطية الإعلامية. ونُشرت الصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو والأخبار والمقالات الإخبارية على المنصات الرقمية، بما في ذلك على الموقع الشبكي الرسمي للبعثة وقنوات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتير ويوتيوب

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تبث إذاعة بعثة الأمم المتحدة: ٥ برامج حوارية أسبوعياً مدة كل منها ٤٥ دقيقة تُعنى بمناقشة قضايا الساعة (Coffee Break)؛ و ٥ برامج تثقيفية أسبوعياً مدة كل منها ٣٠ دقيقة (Back to the Ballot Box، و Crime Watch، و Palava Hut، و Government Ting، و Creek Town)؛ وبرنامجان أسبوعيان أحدهما إخباري	نعم ١٨٠ حلقة من البرنامج الحواري Coffee Break الذي يُعنى بمناقشة قضايا الساعة ويستغرق ٤٥ دقيقة (٥ حلقات في الأسبوع)؛ و ١٨٠ حلقة من البرامج التثقيفية Dis Crime Watch و Palava Hut و Government Ting و Creek Town، ومدة كل منها ساعة واحدة (٥ حلقات في الأسبوع)؛ و ٧٢ حلقة من البرنامجين

الإخباريين/الإعلاميين *Front Page* و *Nationwide*، ومدة كل منهما ساعة واحدة (حلقتان في الأسبوع)؛ و ١٠٨ حلقات من البرنامج الإخباري الإعلامي *Dateline Liberia* ومدته ساعة واحدة (٣ حلقات في الأسبوع)؛ و ١٨٠ حلقة من برامج *You and Your Health*، و *Staying Alive*، و *Let's Talk About Sex*، و *Access For All* و *Campus Link* التي تعنى بالصحة والتثقيف، ومدة كل منها ٣٠ دقيقة (٥ حلقات في الأسبوع)؛ و ٧٢ حلقة من *World Women's* و *Girl Power*، وهما سلسلتان مدة كل منهما ساعة واحدة لمناقشة القضايا الجنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني وتعبئة الناخبات (حلقتان في الأسبوع)؛ و ٣٦٠ حلقة من برنامجي مكالمات المستمعين *Your Morning* و *Nightshift*، ومدة كل منهما ساعتان (حلقتان في اليوم، ٥ أيام في الأسبوع)؛ و ٤٨ حلقة من البرنامجين *Inside the Back to the Ballot Box* و *Legislature Hot*، ومدة كل منهما ساعة واحدة (حلقتان في الأسبوع)؛ و ١٢ حلقة من *Election Parade* و *Seat*، وهما سلسلتان خاصتان مدتهما ٩٠ دقيقة وتتضمنان مناقشات مع مرشحي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧؛ و ١٠٨٠ نشرة إخبارية في أيام العمل (من الاثنين إلى الجمعة) باللغة الإنكليزية و ٦ لغات محلية؛ و ٢١٦ نشرة إخبارية في يومي نهاية الأسبوع باللغة الإنكليزية (٣ نشرات في اليوم، يومان في الأسبوع، لمدة ٣٦ أسبوعاً)؛ و ١٢٦٠ نشرة في أيام العمل لإعلانات الخدمة العامة والرسائل الخاصة (٥ إلى ٧ أسبوعياً)

نُشرت جميع البرامج الإذاعية للبعثة على موقعها الشبكي وكانت متاحة على شكل ملفات بث رقمي (بودكاست) في جميع أنحاء العالم؛ وأنشئ بث تدفقي إذاعي على الإنترنت متاح في جميع أنحاء العالم على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع؛ وتم إعداد مجموعة من منتجات رصد وسائط الإعلام (العناوين الرئيسية المنشورة في وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، والتحديثات الإخبارية، وأخبار إذاعة مقاطعة لوبا، والتنبيهات الإعلامية) لتعميمها يومياً على الجهات الشريكة الداخلية والخارجية؛ ونُشرت ١٥ نشرة صحفية، العديد منها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة

والآخر إعلامي مدة كل منهما ساعة واحدة (*Front Page* و *Nationwide*)؛ و ٣ برامج إخبارية وإعلامية أسبوعياً مدة كل منها ساعة واحدة (*Dateline Liberia*)؛ و ٥ سلاسل تعنى بالصحة والتثقيف أسبوعياً مدة كل منها ٣٠ دقيقة (*You and Your Health* و *Staying Alive* و *Let's Talk About Sex* و *Access For All* و *Campus Link*)؛ وسلسلتان أسبوعيتان مدة كل منهما ساعة واحدة تعنيان بالقضايا الجنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني وحشد طاقات الناخبات (*World Women's* و *Girl Power*)؛ و ١٠ برامج أسبوعية لمكالمات المستمعين مدة كل منها ساعتان بشأن قضايا وأحداث الساعة (*Your Morning* و *Nightshift*)؛ وبرنامجان حواريان أسبوعيان مدة كل منهما ساعة واحدة (*Inside the Legislature* و *Back to the Ballot Box*) للتربية المدنية وتثقيف الناخبين وتعزيز الوعي بعمل الهيئة التشريعية؛ وسلسلة إذاعية خاصة واحد مدتها ٩٠ دقيقة (*Election Parade*) تتضمن مناقشات مع مرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٧؛ و ٨٥ نشرة إخبارية يومية (من الاثنين إلى الجمعة) بست لغات (٤٠٢٥)؛ و ٦ نشرات إخبارية باللغة الإنكليزية في عطلة نهاية الأسبوع؛ و ٥ إعلانات خدمة عامة ورسائل خاصة أسبوعياً

نعم

٦ برامج إخبارية مصورة توزع على محطات التلفزة وعلى أنديا الفيديو لصالح حملة متعددة الوسائط تهدف إلى شرح الولاية المنقحة للبعثة ودور فريق الأمم المتحدة القطري ومجال تركيزه؛ و ٤ إعلانات خدمة عامة؛ وشريط مصور وثائقي واحد مدته ١٠ دقائق عن الانتخابات الرئاسية، وتقريران بالفيديو، و ٥٥ مهمة لالتقاط صور؛ و ٦ أعداد إلكترونية من نشرة الأخبار "UNMIL Today" الصادرة عن البعثة و ١٢ مؤتمراً صحفياً، و ٢١ نشرة صحفية. ويتم إعداد جميع المنتجات الإعلامية لتُنشر

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ونُشر ١٢ شريط فيديو على القناة الرسمية للبعثة على اليوتيوب وتناقلتها منابر التواصل الاجتماعي؛ وتوقف إصدار UNMIL Today بسبب الخفض التدريجي لقوام البعثة؛ والتقى صحفيون ومحررون/مديرون إعلاميون في أربع مناقشات منفصلة مدة كل منها نصف يوم مع الممثل الخاص للأمين العام؛ وعقد الممثل الخاص للأمين العام ثلاثة مؤتمرات صحفية حضرها صحفيون محليون ووسائل إعلام محلية؛ ونُشرت على موقع البعثة ٩٥ مقالة إخبارية تتضمن مهام التقاط الصور؛ ونُشرت ٢٢٩ رسالة على فيسبوك مع ما يرتبط بها من صور ومقالات إخبارية؛ ونشر ١٦ شريط فيديو على فيسبوك؛ ونشر ٩٤ تغريدة على تويتر. وبلغ عدد متابعي البعثة على وسائل التواصل الاجتماعي ما يلي: فيسبوك (٢٣ ٤٠٢) وتويتر (٢٩ ٧٨٣) ويوتيوب (٢ ٠٣٣)

استمر تواصل البعثة مع ١١ مجموعة متعاقد معها من القائمين على وسائل الاتصال التقليدية من أجل إيصال الرسائل وما يتصل بها من مواد إعلامية وترويجية بشأن طائفة من المواضيع على النحو المحدد في الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت القمصان (٩ ٩٥٠) والمطبوعات (٢٢ ٠٠٠) والملصقات (٢ ٧٥٠) واللافتات (٨)

ويعزى انخفاض عدد مواد الحملة المطبوعة مقارنةً بالنواتج المقررة إلى الخفض التدريجي لقوام البعثة وزيادة استخدام القنوات الرقمية

ولم يتم تحديد أي لوحة إعلانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد كانت هياكل اللوحات الإعلانية مهترئة جداً بسبب قدمها والأحوال الجوية، لذا أُنق على رأي مفاده أن تجديد اللوحات الإعلانية الأصلية ليس فعالاً من حيث التكلفة

مناسبات نُظمت احتفالاً باليوم الدولي لحفظ السلام، واليوم الدولي للمرأة، ويوم الأمم المتحدة، وحملة ١٦ يوماً من النشاط، واليوم الدولي للمتطوعين، واليوم الدولي للسلام

على الموقع الشبكي للبعثة وعلى منصات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

نعم

حملة إعلامية للتوعية على الصعيد الوطني تركز على القضايا الرئيسية ذات الأهمية على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). و ٤٨ عرضاً يقدمها ١١ مجموعة من القائمين على وسائل الاتصال التقليدية على الصعيد الوطني بشأن طائفة من المواضيع: إنتاج مواد الحملة المطبوعة؛ قمصان (٢٧ ٠٠٠)، ومطبوعات (٥٠ ٠٠٠)، وملصقات (٥٠ ١٥٠)، وبطاقات لاصقة (٢٠ ٠٠٠)، وشرائط معصم (٣٢ ٥٠٠)، ولافتات (٣٥)، وتحديد ١٥ لوحة إعلانية (٦ منها عملاقة الحجم و ٩ متوسطة الحجم)

٦

إقامة ٧ مناسبات للتوعية على الصعيد الوطني مدة كل منها يوم واحد بتواؤم مع تدخلات البعثة (توطيد السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون)، واحتفالات الذكرى التي تقيمها الأمم المتحدة، بما في ذلك اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، واليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، واليوم العالمي للاجئين

إجراء استطلاع واحد للآراء/التصورات على الصعيد الوطني بشأن مهمة حفظ السلام التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ ١٥ عاماً، في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨	لا	لم يُنجز استطلاع الآراء بالنظر إلى ضيق الوقت والقيود التشغيلية
--	----	--

## العنصر ٢: سيادة القانون

٤٦ - وفقاً لما يرد بالتفصيل في الإطار المعروض أدناه، ركزت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، على ما يلي: (أ) بناء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان؛ (ب) تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد مسائل حقوق الإنسان والدعوة إليها والإبلاغ عنها؛ (ج) إنشاء مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان؛ (د) دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني وغيره من الجرائم ذات الصلة؛ (هـ) دعم المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين على نحو فعال؛ (و) دعم المؤسسات الوطنية لإنفاذ القانون من أجل توفير الأمن لعملية الانتخابات بأسرها؛ (ز) تنفيذ قانون الشرطة الوطنية الليبيرية وقانون دائرة الهجرة الليبيرية؛ (ح) تنقيح الاستراتيجية الأمنية الوطنية، وصياغة خطة لتنفيذها؛ (ط) دعم الانتقال الإداري والسياسي بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في الإدارة المنتهية ولايتها والإدارة المقبلة.

٤٧ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، قدمت البعثة التوجيه للشرطة الوطنية الليبيرية وسائر وكالات إنفاذ القانون في وضع وتنفيذ خطة وميزانية لتأمين للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، دعمت البعثة الشرطة الوطنية الليبيرية في تكثيف عملها مع المجتمعات المحلية. وعملاً بقانون الشرطة الوطنية الليبيرية وقانون دائرة الهجرة الليبيرية، جرت صياغة لوائح وتعليمات إدارية لتعزيز الرقابة الداخلية والمساءلة في هاتين الوكالتين المعنيتين بإنفاذ القانون وتم التصديق عليها، وكانت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في انتظار توقيع وزير العدل ومجلس إدارة السياسات في كل من الشرطة الوطنية الليبيرية والدائرة الليبيرية لشؤون الهجرة. وساعدت البعثة أيضاً الحكومة في تنقيح الاستراتيجية الأمنية الوطنية وخطة تنفيذية مصاحبة لها والتصديق عليهما. وأُنجزت البعثة جميع العمليات الإدارية الرئيسية لكفالة السلاسة في إنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقدمت البعثة الدعم النشط للجهود الوطنية المبذولة من أجل تنفيذ التوصيات الرامية إلى إصلاح قطاع العدالة الجنائية.

٤٨ - ودعمت البعثة أيضاً الحكومة من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل عن طريق دعم اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وتلقت الحكومة أيضاً الدعم من البعثة للوفاء بالتزاماتها التعاهدية المتعلقة بتقديم التقارير.

٤٩ - وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، قامت البعثة، وفقاً لما كُلفت به في القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) وبالتعاون مع شركاء آخرين، بمساندة الجهود التي تبذلها الحكومة لتوعية الزعماء التقليديين بشأن الآثار الضارة للجرائم الجنسية والجنسانية، والتمست مساعدتهم في مكافحة هذه الجرائم

في مجتمعاتهم المحلية. وتُظمّت جلسات مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بمن في ذلك القضاة والمحامون، لتعزيز قدرات نظام العدالة الجنائية على التصدي لجرائم العنف الجنسي والجنساني. وبدعم من البعثة، تعززت قدرات الشرطة الوطنية الليبيرية على المشاركة في التحقيقات القائمة على المعلومات الاستخبارية في قضايا العنف الجنسي والجنساني.

٥٠ - وأعدت مذكرات إحاطة شاملة وسلمت إلى الموظفين المعيّنين في الحكومة الجديدة إلى جانب جلسات الإحاطة الفردية. ونظمت جلسة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين لفائدة الجهات الوطنية الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك من السلطة القضائية ووزارة العدل.

## الإنجاز المتوقع ٢-١: دعم التقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها

### مؤشرات الإنجاز الفعلية

### مؤشرات الإنجاز المقررة

تُظمّت ١٩ دورة من دورات العمل والدورات الاستشارية لفائدة الحكومة والجهات الفاعلة من غير الدول (بما في ذلك سلطات المقاطعات، والزعماء التقليديون، وممثلو الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني) بشأن تعزيز تنفيذ ورصد التدابير المتعلقة بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بشأن دعم الأعمال التحضيرية لوضع خطة العمل المقبلة التي تبدأ في عام ٢٠١٩. وشكلت فترة الانتخابات المطولة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تحدياً أمام إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستوى الوطني.

وُضعت أربعة توجيهات/نماذج رصد تتعلق بالانتخابات، والعنف الجنسي والجنساني، والممارسات التقليدية الضارة، وتقديم تقارير حقوق الإنسان، لمساعدة مراقبي حقوق الإنسان في اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الاضطلاع بالولاية المسندة إليهم في مجال رصد حقوق الإنسان. ويعزى انخفاض عدد الوثائق والنماذج التوجيهية إلى قلة الفرص المتاحة للعمل مع الشركاء والحكومة الليبيرية خلال العملية الانتخابية

أنجز. شارك ١٧٥ شخصاً من ٢٧ جهة من الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني (بما في ذلك من السلطة القضائية، ونقابة المحامين الوطنية الليبيرية، ورابطة المحاميات، ومحامي الدفاع المجاني، وكتبة المحاكم، ومفوضي المناطق في المقاطعات، وزعماء البلديات، وولاة المقاطعات، والزعماء التقليديين، ومنتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان) في دورات تدريبية ودورات عمل وحوارات بشأن تعزيز المعارف ذات الصلة والقدرة على تعزيز إدماج نهج حقوق الإنسان والنهج الجنسانية في التشريعات والسياسات والبرامج الحكومية/الوطنية لمنع العنف الجنسي والجنساني وتعزيز المساءلة

٢-١-١ زيادة العمل مع الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول من أجل دعم تنفيذ ورصد التدابير المتعلقة بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)

٢-١-٢ زيادة الدعم التقني من خلال وضع وثائق ونماذج توجيهية داخلية لتعزيز قدرة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على رصد حقوق الإنسان، وتقديم التقارير بشأنها، والقيام بأنشطة فعالة في مجال الدعوة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك بشأن العملية الانتخابية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠)

٢-١-٣ زيادة في عدد الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني التي تتمتع بالمعارف والمهارات اللازمة لإدماج نهج حقوق الإنسان والنهج الجنسانية في القوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني والمساءلة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٧)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
١٢ دورة استشارية مع اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لتيسير تنفيذ الخطة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل ودعم إدراج الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان في القانون المحلي	٩	دورات استشارية تقنية نُظِّمت مع أعضاء اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتألفت من ممثلين عن الوزارات واللجان التشريعية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز تنفيذ ومتابعة خطة العمل وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك تقديم الدعم الاستشاري بشأن صياغة تشريعات وإجراء مشاورات لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
٤ دورات عمل لفائدة المؤسسات الحكومية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لدعم طلب الاعتماد الذي قدمته اللجنة وتحسين أدائها في تقديم التقارير بموجب المعاهدات والتعامل مع الإجراءات الخاصة	٤	ويعزى انخفاض عدد الدورات إلى قلة الفرص المتاحة للعمل مع الشركاء والحكومة الليبرية خلال العملية الانتخابية دورات نُظِّمت مع الجهات الوطنية الفاعلة ذات الصلة، ومنها وزارة العدل، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ومنتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز التدابير/الآليات اللازمة لدعم وتعزيز التعاون والتنسيق بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات، بما في ذلك إعداد التقارير الموازية
١٠ دورات استشارية لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن كفاءة الفعالية في رصد الانتخابات الوطنية، والاحتجاز قبل المحاكمة، وأوضاع السجون، وتنفيذ برنامج الاعتراف والصفح "أكواخ بالافا"، والتوصيات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بما في ذلك احتفالات تخليد الذكرى والمصالحة الوطنية، والإبلاغ عنها والدعوة إلى الانتصاف بشأنها وضمان امتثالها لحقوق الإنسان	١٣	دورة جرى تنظيمها: سبع دورات مع ٢١ مراقبا من مراقبي حقوق الإنسان وسبعة موظفين تقنيين من اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وأعضاء منتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان من أجل تعزيز رصد حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على العنف الجنسي والجنساني والممارسات التقليدية الضارة، وأربع دورات بشأن استحداث أدوات عمل لدعم رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ ودورة عمل رفيعة المستوى مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والسلطة القضائية بشأن وضع استراتيجية للحد من انتشار الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ ودورة مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن رصد الحالات التي تنطوي على خطاب كراهية أثناء العملية الانتخابية والإبلاغ عنها
١٠ دورات استشارية وتوجيهية مع الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الهجرة الليبرية ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل والجهاز القضائي والقوات المسلحة الليبرية لتحسين دمج حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وتعميم مراعاتها في	١١	دورة جرى تنظيمها: ثماني دورات مع المؤسسات الأمنية، وعلى وجه التحديد الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الهجرة الليبرية والقوات المسلحة الليبرية، بشأن مواصلة تعميم مراعاة حقوق الإنسان من أجل تعزيز إدماج رصد حقوق الإنسان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
السياسات والعمليات والإجراءات وآليات المساءلة وإذكاء الوعي بمسألة سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان		في آليات المساءلة المطبقة في كل منها، وإدماج وحدات تدريبية خاصة بحقوق الإنسان في برامجها التدريبية القائمة، فضلا عن تنفيذ مذكرة التفاهم من أجل وضع آليات مساءلة مؤقتة لأفراد القوات المسلحة إلى حين وضع قانون موحد دائم للعدالة العسكرية؛ وثلاث دورات (مع الشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة المهجرة الليبيرية والقوات المسلحة الليبيرية) في مقاطعة لوفيا، بشأن تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية
١٨ دورة استشارية لفائدة المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بشأن المشاركة الفعالة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المصالحة والدعوة بشأن حقوق المرأة والأقليات وتمكين المجتمع المحلي من تحسين احترام وحماية حقوق الإنسان	١٨	دورة استشارية نظمت لفائدة المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بشأن أنشطة الدعوة والربط الشبكي المنسقة. وتناولت الدورات مسائل حقوق الإنسان، ومنها الاحتجاز المطول قبل المحاكمة والعنف العائلي والحقوق المتصلة بالميل الجنسي. ونتج عنها إنشاء فروع لمنتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان في سبع مقاطعات
٤ جلسات مائدة مستديرة مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة مسألة تقديم المساعدة في سبيل إنشاء منتدى المجتمع المدني الوطني لحقوق الإنسان بهدف تعزيز أدوارها في تأمين الحماية والرقابة	٤	جلسات مائدة مستديرة عقدت مع منتدى المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان المنشأ حديثا لمناقشة التنفيذ الفعال لقراره بتنفيذ أنشطة الدعوة المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال التماس سبل الانتصاف عن الانتهاكات والإساءات، والرقابة على امتثال الحكومة لمعايير حقوق الإنسان
٤ جلسات للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم فتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا بعد إكمال البعثة انسحابها	٨	جلسات عقدت: اثنتان (إحدهما مع وزير العدل والأخرى مع وزير الخارجية) بشأن إنشاء المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا، ونتج عنهما توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وجلسة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الإدماج الكامل للمكتب القطري في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة؛ وخمس جلسات مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام
٦ دورات عمل لفائدة الزعماء التقليديين الوطنيين والمنظمات المجتمعية بشأن تطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان من خلال السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من الممارسات التقليدية الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ودعم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير	٨	وتعزى جلسات التشاور الإضافية إلى ارتفاع مستوى التنسيق مع مكتب دعم بناء السلام والحكومة الليبيرية الجديدة دورات جرى تنظيمها: خمس دورات في مقاطعات بومي وبونغ وغراند غيده ومونتسيرادو ونيمبا، حضرها قرابة ٢٠٠ شخص من الزعماء التقليديين والشيوخ والزعماء المحليين ومجموعات المجتمع المدني دعما للحكومة في التصدي للإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني والممارسات التقليدية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وثلاث دورات محددة الهدف في مقاطعة لوبا مع الزعماء التقليديين وزعماء البلدات والمجتمعات المحلية بشأن الإبلاغ عن الممارسات التقليدية الضارة ومعالجتها	الذي أعدته المفوضية والبعثة بعنوان "تقييم قضايا حقوق الإنسان الناشئة عن الممارسات التقليدية في ليبريا" بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية
عُقد اجتماع مع مسؤولين من وزارة العدل، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، وقسم حماية المرأة والطفل في الشرطة الوطنية الليبرية، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين المعنيين، من أجل تحسين المساواة في قضايا العنف الجنسي والجنساني	اجتماع رفيع المستوى للجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية وغيرها من الشركاء لوضع استراتيجية لمعالجة المسائل المساهمة في ظاهرة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني والجرائم ذات الصلة
جلسات جرى تنظيمها: أربع جلسات تقنية نظمت في مقاطعة لوبا مع قاضي الدائرة والمدعي العام للمقاطعة ووحددة جرائم العنف الجنسي والجنساني في وزارة العدل، بشأن تعزيز المساواة القانونية في قضايا العنف الجنسي والجنساني من أجل الوفاء بالتزامات ليبريا في مجال حقوق الإنسان؛ وثلاث جلسات لأفراد شرطة من قسم حماية المرأة والطفل في الشرطة الوطنية الليبرية في مقاطعة لوبا للتصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني من خلال استخدام آليات الاستجابة على نحو فعال بما في ذلك المحاكم والمستشفيات/العيادات الصحية والأخصائيين الاجتماعيين والمنازل الآمنة	٦ جلسات عمل تقنية مع وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني في وزارة العدل وقسم حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني داخل نظام العدالة الجنائية
أقرت سياسة حماية الشهود في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وقُدِّمت في شكل مشروع قانون إلى الهيئة التشريعية من أجل المصادقة عليها. وبما أن مشروع القانون لا يزال قيد نظر المجلس التشريعي، فقد انتفى الغرض من جلستي العمل المقررتين	لا جلستا عمل مع وزارة العدل واللجنة الليبرية لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ونقابة المحامين الوطنية الليبرية وممثلي المجتمع المدني لاستعراض وإقرار مشروع سياسة حماية الشهود من أجل دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من إفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي والجنساني من العقاب
نظمت دورتان: دورة مع المسؤولين الأمنيين في الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الهجرة الليبرية والقوات المسلحة الليبرية وأجهزة الأمن الوطني الأخرى، بتيسير من اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، لمناقشة وتقديم فهم كامل لمفهوم حماية المدنيين والأدوار المتوقعة من هذه الجهات الفاعلة؛ ودورة مع الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة ومجتمع الأعمال (بما في ذلك الهيئة الوطنية للاستثمار، ووزارتا العمل والعدل، والشركة الليبرية للكهرباء) بشأن الربط	٨ دورات عمل مع المؤسسات الحكومية المعنية (الشرطة الوطنية، والقوات المسلحة الليبرية، ودائرة الهجرة الليبرية، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بمشاركة الوزارات ذات الصلة على المستوى التقني) بشأن استراتيجيات حماية المدنيين

بين مسؤولية هذه الأطراف عن احترام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال وحقوق الإنسان وبين حماية المدنيين وكانت هاتان الدورتان الشاملتان كافيتين لتغطية جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد الوطني. وبناء على ذلك، لم تنظم دورات فردية مع الجهات الفاعلة

**الإنجاز المتوقع ٢-٢:** دعم تنمية القدرات فيما يتعلق بالقيادة والإدارة الداخلية، وآليات المساءلة والكفاءة المهنية داخل الشرطة الوطنية لتعزيز القدرة التشغيلية في مجال دعم إدارة الانتخابات وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

## مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. دعماً لتحقيق الأمن في الانتخابات، جرى تدريب وتوجيه ٢٦ من كبار الضباط (من بينهم امرأتان وخمسة من قادة المقاطعات والمناطق الإقليمية) في جميع المقاطعات الخمس عشرة بشأن الجوانب الرئيسية للقيادة والتحكم والاتصالات، والتخطيط التشغيلي، والمسؤوليات المفوضة لقيادة العمليات والتحكم بها، وهياكل القيادة، وإدارة الحوادث، والاتصالات. ويرتبط ارتفاع عدد الضباط بالدوريات الإضافية لشرطة الأمم المتحدة والدعم المقدم أثناء الانتخابات للتخفيف من مخاطر العنف ودعم إجراء انتخابات سلمية

أنجز. نظم قسم الخدمات المجتمعية التابع للشرطة الوطنية الليبيرية ٦٠ نشاطاً للمشاركة المجتمعية في جميع المقاطعات الخمس عشرة، بما في ذلك سبعة أنشطة مشتركة مع منتديات الرصد المجتمعي في المناطق التي تشهد توتراً أمنياً في الانتخابات (مقاطعات بونغ وغراند باسا ولوفا ومارغبي وماريلاند ومونتسيرادو ونيمبا) من أجل دعم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبريا على نحو سلمي. وعلاوة على ذلك، نظمت القيادة العليا للشرطة، بما في ذلك المفتش العام للشرطة وفريق القيادة العليا التابع له، ٢١ دورة للتوعية المجتمعية في المناطق السبع التي تشهد توتراً أمنياً أثناء الانتخابات، من أجل التشجيع على تنظيم حملات انتخابية خالية من العنف. ويرتبط ارتفاع عدد الأنشطة بالدوريات الإضافية لشرطة الأمم المتحدة والدعم المقدم أثناء الانتخابات للتخفيف من مخاطر العنف ودعم إجراء انتخابات سلمية

٢-٢-١ زيادة في عدد قادة الشرطة الوطنية في المقاطعات والمناطق الإقليمية وتفويضهم مسؤوليات قيادة العمليات ومراقبتها من أجل دعم إجراء انتخابات آمنة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠)

٢-٢-٢ زيادة في عدد أنشطة المشاركة المجتمعية التي اضطلع بها كبار ضباط الشرطة الوطنية للتخفيف من الحوادث المتصلة بأمن الانتخابات وتعزيز آليات المساءلة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢)

٢-٣-٢ زيادة في عدد قادة الشرطة الوطنية من ذوي المعارف والمهارات في إدارة الحوادث (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠)

أنجز. تلقى ٨٥ قائدا من قادة الشرطة الوطنية الليبيرية (بينهم امرأة واحدة)، خلال ٢٣ دورة استشارية وتوجيهية، تدريباً على مسؤوليات قيادة العمليات على مستوى المقر وفي المقاطعات الخمس عشرة، واكتسبوا معارف ومهارات في إدارة الحوادث. ونتيجة لذلك، أظهر قادة الشرطة فعالية في إدارة النظام العام ومكافحة الشغب، وبذلك كفّلوا مرور الفترة السابقة لإجراء الانتخابات وفترة إجرائها والفترة التالية لها دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. ويرتبط ارتفاع عدد القادة بالدوريات الإضافية لشرطة الأمم المتحدة والدعم المقدم أثناء الانتخابات للتخفيف من مخاطر العنف ودعم إجراء انتخابات سلمية

## النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٦ دورة استشارية لفائدة كبار موظفي إدارة وقيادة الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبيرية من أجل تطوير إصلاح المؤسسات وعمليات الإدارة الداخلية لتعزيز القدرة التشغيلية لإدارة الانتخابات وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية	٣٧	دورة استشارية نظمت لكبار موظفي إدارة وقيادة الشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة الهجرة الليبيرية، مما عزز قدراتهم على التخطيط والتنسيق للانتخابات. ومن أصل ٣٧ دورة، كانت هناك ١٦ دورة تدريبية مشتركة مع القيادة الاستراتيجية لفرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات الوطنية (المؤلفة من الشرطة، ودائرة الهجرة، ووكالة الأمن الوطني، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، والقوات المسلحة، ودائرة الإطفاء الوطنية الليبيرية)؛ وثماني دورات نظمت لفائدة الشرطة؛ وسبع دورات نظمت لفائدة دائرة الهجرة؛ وخمس دورات مع المفتش العام للشرطة وواحدة مع مفوض الهجرة. وكانت زيادة عدد الدورات نتيجة زيادة الطلب على الدورات الاستشارية من جانب وكالات إنفاذ القانون ووكالات الأمن الليبيرية لكفالة إجراء انتخابات سلمية من خلال التنسيق الأمني الفعال خلال الفترة السابقة لإجراء الانتخابات وأثناء إجرائها والفترة التالية لها
٣٠ دورة استشارية وتوجيهية لفائدة الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبيرية لدعم تنفيذ السياسة الوطنية للخفارة المجتمعية (٢٠) وسياسة التعامل مع جماعات الأجناب وسكان الحدود (١٠)، وهي دورات تهدف إلى تحسين الثقة بين السكان ووكالات إنفاذ القانون والتخفيف من الحوادث المتصلة بأمن الانتخابات	٣٠	دورة استشارية وتوجيهية جرى تنظيمها، منها ٢٠ دورة عن السياسة الوطنية للخفارة المجتمعية، و ١٠ دورات عن سياسة وسياسة التعامل مع جماعات الأجناب وسكان الحدود. ومن خلال الدورات الاستشارية والتوجيهية، نظم أفراد الشرطة المسؤولون عن الخفارة المجتمعية وموظفو الهجرة المسؤولون عن إشراك المجتمع المحلي دورات على نحو فعال في المقاطعات الخمس عشرة جميعها، بالتعاون مع منتدى الرصد المجتمعي. واستناداً إلى توعية المجتمعات المحلية في المناطق التي تشهد توتراً أمنياً أثناء الانتخابات وفي المجتمعات المحلية الحدودية،

استخدمت المجتمعات المحلية استراتيجيات إشراك المجتمعات المحلية، مثل المشاركة النشطة للجمهور. وكانت المشاركة النشطة من جانب كل من أفراد الشرطة الوطنية وموظفي دائرة الهجرة مع أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية بمثابة آلية لبناء الثقة

دورة استشارية نظمت لفائدة ٧٦ من كبار ضباط الشرطة، بينهم ٢٢ امرأة، في إدارة مكافحة الجريمة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية والمنتشرة في جميع المقاطعات الخمس عشرة. وقد عززت الدورات قدراتهم في مجال التحقيقات القائمة على المعلومات الاستخباراتية، وحسنت القدرة على التحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني لدى العاملين في قسم حماية المرأة والطفل في مقر الشرطة وفي المقاطعات. وطوال فترة الانتخابات، ركزت الدورات الاستشارية والتوجيهية على دعم قدرة إدارة مكافحة الجريمة على التحقيق بمهنية في الادعاءات والتقارير عن الجرائم المتعلقة بالانتخابات التي تنورط فيها أحزاب سياسية ومرشحو وشخصيات عامة وسياسية

دورة نظمت لتعزيز تدفق المعلومات للشرطة الوطنية الليبرية والعمليات الخاصة بمركز العمليات الوطني على مستوى المقر ومراكز العمليات الإقليمية، دعماً للتخطيط لأمن الانتخابات. ومن أجل كفاءة التدفق الفعال للمعلومات لدعم القيادة والتحكم والاتصالات، زُودت المراكز الإقليمية بأجهزة اتصالات، ونظمت دورات استشارية من أجل تفعيل مركز العمليات الوطني. ونظمت دورات إضافية خلال تقديم البعثة الدعم للعملية الانتخابية

نُقلت المسؤولية عن هذا الناتج إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي سيتصدى للجرائم المنظمة عبر الوطنية، وسيجري ذلك بالتعاون مع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

دورة جرى تنظيمها: ١٦ دورة دعماً لتحقيق اللامركزية في القدرات الإدارية والموارد البشرية وإدارة أسطول المركبات؛ و ١٦ دورة لدعم القيادة ومبادئ تفويض الصلاحيات؛ و ١٠ دورات لدعم تحقيق اللامركزية في المساءلة المؤسسية. ويعزى ازدياد عدد الدورات إلى الدورات الاستشارية

١٩

١٨ دورة استشارية مع الشرطة الوطنية دعماً لتعزيز إدارة التحقيقات الاستخباراتية وممارستها، بما في ذلك تحسين التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية

٢٩

٢٤ دورة استشارية لفائدة الشرطة الوطنية لتعزيز تدفق المعلومات والعمليات الخاصة بمركز العمليات الوطني التابع لها ومراكز العمليات الإقليمية فيما يتعلق بتعزيز التخطيط لأمن الانتخابات

لا

استراتيجية واحدة بشأن الجريمة عبر الوطنية من أجل دعم تفعيل عمل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٢

٣٠ دورة استشارية لفائدة الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبرية دعماً لتحقيق اللامركزية في القدرات الإدارية والموارد البشرية وإدارة أسطول المركبات (١٠)؛ والقيادة ومبادئ

النواتج المقررة	النواتج المنحزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تفويض الصلاحيات (١٠)؛ وتحقيق اللامركزية في المساءلة المؤسسية (١٠)	والتوجيهية المنتظمة التي قُدمت إلى النظراء الوطنيين نتيجة للزيارات الميدانية المتكاملة التي أجرتها شرطة الأمم المتحدة
٣٠ دورة توجيهية واستشارية مع الشرطة الوطنية (٢٠) ودائرة الهجرة الليبيرية (١٠) بشأن وضع أو تنقيح وتنفيذ أنظمة شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية والتعليمات الإدارية، على النحو المنصوص عليه في قانون الشرطة الوطنية الليبيرية وقانون دائرة الهجرة الليبيرية	٣٢ دورة جرى تنظيمها: منها ١٧ دورة استشارية وتوجيهية لفائدة الشرطة، و ١٥ دورة لفائدة دائرة الهجرة لدعم تنفيذ قانون الشرطة الوطنية الليبيرية وقانون دائرة الهجرة الليبيرية، مما أدى إلى وضع وتنقيح وتنفيذ أنظمة وتعليمات إدارية شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية. ونتيجة للدورات الاستشارية والتوجيهية، أُنجز كل من هذين الجهازين ثمانية أنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز ٢٠ وثيقة تعليمات إدارية للشرطة و ١٩ وثيقة تعليمات إدارية لدائرة الهجرة
٢ تقرير يتضمن تحليلاً مرعياً للاعتبارات الجنسانية عن أولويات الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبيرية في مجالي التنمية والإصلاح، بالتعاون مع الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبيرية	٢ تقريران جرت صياغتهما في أعقاب معتكفين سنويين للشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة الهجرة الليبيرية بدعم من البعثة، مع التركيز على أولويات التطوير والإصلاح المرعية للاعتبارات الجنسانية. وتتصل مجالات التدخل البالغة الأهمية بخطة عمل فرقة العمل الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والأمن في ليبريا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهي أداة استراتيجية لدعم المؤسسات الأمنية وتنسيق جهودها وتمكينها من تنفيذ خطة عمل ليبريا لتنفيذ قرار مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، والسياسات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالشؤون الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، عزّز إعداد التقارير التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات في مجال الدعوة للمساواة بين الجنسين بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن من الدولة ومن غير الدولة. وعلاوة على ذلك، تضمّن البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة تقديم الدعم من أجل تعزيز القوانين والسياسات والأطر التي تراعي المنظور الجنساني، مما سيعزز مراعاة المنظور الجنساني لدى الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجالات العدالة والأمن والتشريع
٦٠ دورة توجيه لكبار ضباط الشرطة الوطنية بشأن القيادة والمراقبة وإدارة الحوادث	٦٠ دورة توجيهية نظمت لفائدة ٨٥ قائدا في الشرطة الوطنية الليبيرية (بينهم امرأة واحدة) يوظفون بمسؤوليات قيادة العمليات على مستوى المقر وفي جميع المقاطعات الخمس عشرة. وعززت الدورات معارف المشاركين ومهاراتهم في مجال

## النواتج المقررة

## النواتج المنحزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

القيادة والتحكم وإدارة الحوادث. ووفرت الشرطة الوطنية الليبيرية الأمن باقتدار خلال الحملات/التجمعات السياسية في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى إدارة النظام العام ومكافحة الشغب على نحو فعال، دون الإبلاغ عن أي حوادث أمنية كبيرة

**الإنجاز المتوقع ٢-٣:** تعزيز سيادة القانون وعمليات إصلاح قطاع الأمن من خلال المشاركة في المساعي الحميدة، بطرق منها ركيزة السلام والأمن وسيادة القانون في خطة العمل من أجل التغيير

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

تُعدت أربع توصيات مؤيَّدة على الصعيد الوطني لإصلاح قطاع العدالة الجنائية، وذلك في المجالات التالية: تجهيز القضايا، والسبل البديلة لتسوية النزاعات، والاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، وسياسة المساعدة القانونية. ولم يتم تنفيذ بقية التوصيات المؤيَّدة على الصعيد الوطني والمتعلقة بقطاع العدالة الجنائية بسبب قصر فترة التنفيذ وتغير تركيز الشركاء الوطنيين لينصب على تسوية المنازعات الانتخابية. وأدرجت التوصيات غير المنفذة في البرنامج المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أُنجز. يجري تنفيذ أربع من توصيات استراتيجية الأمن الوطني المنقحة، بما في ذلك: (أ) تفعيل مكتب أمانة مجلس الأمن الوطني من خلال وضع خطة إدارية؛ (ب) التوعية بشأن التشريعات الرئيسية للقطاع الأمني من خلال صياغة مجموعة التشريعات الخاصة بقطاع الأمن؛ (ج) تفعيل فرقة العمل الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية والقطاع الأمني من أجل تعزيز التنسيق بين وزارة العدل ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية والمؤسسات الأمنية بشأن المسائل الجنسانية؛ (د) زيادة مشاركة مجموعات المجتمع المدني في النقاش حول قطاع الأمن من خلال تنظيم حوارات مع مراكز الفكر المهتمة بإصلاح قطاع الأمن، وإنتاج نشرات إخبارية، وإجراء بحوث بشأن الإدارة الديمقراطية لقطاع الأمن

٢-٣-١ تعزيز تنفيذ التوصيات المؤيَّدة على الصعيد الوطني والمتعلقة بإصلاح قطاع العدالة الجنائية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٩)

٢-٣-٢ تنفيذ توصيات استراتيجية الأمن الوطني المنقحة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)

## النواتج المقررة

## النواتج المنحزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

اجتماعات عقدت. وقد عُلق عقد الاجتماعات الإضافية بسبب التركيز على الانتخابات. ومنذ تنصيب الرئيس الجديد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نظمت خمس

٧

المشاركة في المساعي الحميدة من خلال عقد ٨ اجتماعات تتعلق بركيزة السلام والأمن وسيادة القانون لخطة العمل من أجل التغيير، وإشراك أصحاب المصلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الوطنيين والشركاء الدوليين والجهات المانحة، لتحديد وتنسيق وتيسير الدعم الطويل الأجل للمجالات البالغة الأهمية في مجال إصلاح قطاع العدالة والأمن في ليبيريا	٤	دورات للموظفين المعيّنين حديثاً في قطاعي العدالة والأمن، مما ساعد الحكومة الجديدة على صياغة خططها الطويلة الأجل لقطاع الأمن
٥ دورات استشارية بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتسجيل وتعقب الأسلحة والمواد التي تستوردها وتستخدمها قوات الأمن	٤	دورات استشارية نظمت مع اللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر. وقدمت الدورات الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة بهدف تسجيل وتعقب الأسلحة والمواد التي تستوردها وتستخدمها قوات الأمن
عقد منتدى واحد و ٥ اجتماعات متابعة لدعم وزارة العدل والشرطة الوطنية ودائرة الهجرة الليبيرية وأمانة مجلس الأمن الوطني في تحقيق تحول فعال في الخدمة المدنية	١	عُقد منتدى في جامعة ليبيريا للقيادة العليا لمؤسسات القطاع الأمني وممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن استدامة برامج إصلاح قطاع الأمن بعد عملية الانتقال السياسي
٨ اجتماعات متابعة عُقدت: اثنان عن تحقيق تحول فعال في الخدمة المدنية، أحدهما مع ممثلي أمانة مجلس الأمن الوطني، والآخر مع وزارة العدل؛ وأربعة مع نائبة الرئيس ووزير الدولة للشؤون الرئاسية ووزير الخارجية ووزير العدل؛ واجتماع مشترك بين رئيس القضاة ووزير العدل؛ واجتماع مع أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بسيادة القانون والأمن ضمن الفريق الجديد للانتقال الحكومي	٨	اجتماعات متابعة عُقدت: اثنان عن تحقيق تحول فعال في الخدمة المدنية، أحدهما مع ممثلي أمانة مجلس الأمن الوطني، والآخر مع وزارة العدل؛ وأربعة مع نائبة الرئيس ووزير الدولة للشؤون الرئاسية ووزير الخارجية ووزير العدل؛ واجتماع مشترك بين رئيس القضاة ووزير العدل؛ واجتماع مع أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بسيادة القانون والأمن ضمن الفريق الجديد للانتقال الحكومي
٤ دورات استشارية بشأن إجراء استعراض للنفقات العامة في قطاع العدالة والأمن يجري الاضطلاع به بالتعاون مع لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي مع مقدمي الخدمات الأمنية الوطنية الرئيسية والجهات الرقابية الفاعلة، بما فيها وزارة العدل، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة المالية، وأمانة مجلس الأمن الوطني والمجتمع المدني	٤	دورات استشارية نظمت بشأن إجراء استعراض للنفقات العامة في قطاعي العدالة والأمن مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الأمن الوطني والجهات الرقابية الفاعلة، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة الدفاع الوطني ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي وأمانة مجلس الأمن الوطني ومنظمات المجتمع المدني. ونظمت الدورات بالتعاون مع لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي
رصد جميع الإجراءات القضائية المتعلقة بالمنازعات الانتخابية خلال الفترة الانتخابية (الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية وأي جولة من انتخابات دورة التصفية المحتملة) لإطلاع الممثل الخاص للأمين العام على مجرياتها في إطار مساعيه الحميدة	نعم	رُصدت جميع الإجراءات القضائية في المحكمة العليا فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧
ورقة استشارية بشأن مهارات التحقيق والادعاء مع اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد وإدارة الادعاء العام في وزارة العدل لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة	لا	لم تُعد الورقة الاستشارية بسبب تركيز الحكومة الليبيرية على الانتخابات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
١٠ جلسات تقنية لتسهيل الانتقال الكامل للبرنامج المشترك للعدالة والأمن إلى فريق الأمم المتحدة القطري وضمن استدامته	١٥ جلسة نظمت بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعزى ارتفاع عدد الجلسات إلى المناقشات التي دارت في الاجتماعات الأسبوعية لركيزة سيادة القانون

### العنصر ٣: توطيد السلام

٥١ - وفقاً لما يرد بالتفصيل في الإطار أدناه، ركزت البعثة أنشطتها على توطيد السلام، بما في ذلك المصالحة الوطنية، واللامركزية، والإصلاحات المؤسسية. وعلى الرغم من اعتماد حكومة ليبريا في آذار/مارس ٢٠١٧ خطة ليبريا لبناء السلام، التي أرسيت الأسس لعملية منظمة لإعطاء الأولوية للأهداف الرئيسية للمصالحة، تقدمت الحكومة ببطء في تنفيذ العديد من التزاماتها بسبب نقص التمويل والتأخر في إصدار التشريعات الرئيسية.

٥٢ - وكانت وتيرة الخطوات المتخذة نحو تحقيق المصالحة الوطنية بطيئة، على الرغم من قيام الحكومة بتنقيح خريطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وبدعم من البعثة، قدمت منظمات المجتمع المدني خلال العملية الانتخابية الدعم للمشاركات البناءة مع الفئات الشابة المعرضة بشدة للخطر أثناء إجراء حوارات المصالحة على مستوى المقاطعات في مقاطعات بونغ، وجراند كيب ماونت، وجراند غيده، ولوفا، ومارغبي، ونيمبا، وريفرسيس، وسينوي. وتوجت هذه الأنشطة بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٨ بقيادة الحكومة، التي شرعت في عملية لتصميم سياسة شاملة للمصالحة الوطنية.

٥٣ - وتكثفت خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧ الجهود الرامية إلى كفالة اعتماد التشريعات اللازمة للنهوض بالمصالحة الوطنية. ودعت البعثة إلى إقرار مشاريع قوانين عن طريق تيسير ثلاث مشاورات تشريعية وأربعة مؤتمرات إقليمية بشأن مشاريع قوانين الحقوق في الأراضي وبث برامج تعليمية بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي على إذاعة البعثة.

٥٤ - وفي ظل غياب قانون بشأن الحقوق في الأراضي، واصلت البعثة العمل مع الجهات الشريكة من أجل بناء القدرات الوطنية والمحلية لمعالجة النزاعات المتعلقة بالأراضي. ودعمت البعثة نشاطا برنامجيا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قدرات هيئة الأراضي الليبرية. وأفضى المشروع إلى وضع نظامين مهمين بشأن بيع وتأجير الأراضي الحكومية والعامة وتقسيم الأراضي بحسب أوجه استخدامهما. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ٣٥ مجتمعا محليا و ٥ مؤسسات حكومية في إنشاء أربعة منتديات للجهات صاحبة المصلحة المتعددة في المجتمعات المحلية الحائزة على امتيازات في مقاطعات جراند باسا، وجراند كيب ماونت، ونيمبا، وسينوي. ووقّرت المنتديات للجهات المشاركة ببرامج تدريب في مجال التفاوض والوساطة والسبل البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما في مناطق الامتيازات.

٥٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، افتتح آخر مركز للخدمات في مقاطعة مونتيسيرادو، فاكتمل بذلك برنامج تحقيق اللامركزية الحكومي الذي بدأ تنفيذه في شباط/فبراير ٢٠١٥. وأفضى هذا البرنامج إلى تحسين الهياكل الأساسية الحكومية فيما يتعلق بتقديم الخدمات المحلية، وأسهم في بسط سلطة الدولة

عن طريق كفالة إنشاء مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة. وبذلك، أصبح لدى المواطنين والمواطنات، للمرة الأولى في تاريخ البلد، إمكانية الاستفادة محليا من ٢٢ خدمة على الأقل من الخدمات المتصلة بالوثائق دون الحاجة إلى السفر إلى مونروفيا. وتشير التقديرات إلى أن ٢٦ ٣٨٢ ليبرياً وليبرية استفادوا من مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات في عام ٢٠١٧.

### الإنجاز المتوقع ٣-١: تهيئة بيئة أفضل لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تتسم بطابع سلمي وبالشفافية وشمول الجميع في عام ٢٠١٧

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١: زيادة نسبة الناخبات (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٠ في المائة)	أُنجز. وفقا للجنة الوطنية للانتخابات، سجّل ٦٢٩ ١٨٣ ٢ شخصا أسماءهم للاقتراع، بمن فيهم ٤٩ في المائة من النساء
٣-١-٢: زيادة عدد المسؤولات المنتخبات (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٥)	ظل مستوى تمثيل المرأة في مجلس النواب على حاله (٩ مقاعد من أصل ٧٣ مقعداً أو ١٢,٣ في المائة، بما في ذلك خمس مسؤولات انتُخبن لولاية ثانية). وتولت منصب نيابة الرئاسة جويل هوارد تايلور عضوة مجلس الشيوخ السابقة عن التحالف من أجل التغيير الديمقراطي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	ملاحظات (العدد أو نعم/لا)
عقد منتدى واحد للجهات صاحبة المصلحة من أجل تشجيع المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، على المشاركة الفعالة في انتخابات عام ٢٠١٧، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للانتخابات، والمجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	١	عُقد في غبارنغا بمقاطعة بونغ منتدى واحد للمرأة والشباب نُظّم بمشاركة مع وحدة الشؤون الجنسانية في اللجنة الوطنية للانتخابات والفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية والانتخابات (الذي يتألف من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية). وشجّع المنتدى مشاركة المرأة في تخطيط الانتخابات وإدارتها، في جملة مسائل أخرى
تيسير عقد ٦ حلقات عمل عن زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، واللجنة الوطنية للانتخابات، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦	حلقات عمل عقدت مع المرشحات للانتخابات التشريعية الـ ١٦٣ ونحو ٦٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية في خمس مقاطعات (بومي، وبونغ، وجراند باسا، ومارغبي، ومونتسيرادو) بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، واللجنة الوطنية للانتخابات، والمنظمات غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسهمت حلقات العمل في زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية
عقد منتديين على الصعيد الوطني و ٦ منتديات على صعيد المقاطعات للجهات صاحبة المصلحة لمناقشة الانتقال السلمي للسلطة، بالتعاون مع لجنة الحوكمة،	١	منتدى واحد على الصعيد الوطني و ٤ منتديات إقليمية للجهات صاحبة المصلحة تولت تنظيمها منظمات المجتمع المدني المحلية قبل الانتخابات بدعم من البعثة وشارك فيها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
وزارة الداخلية، واللجنة الوطنية للانتخابات، ووزارة العدل وغيرها من الكيانات الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني	أطراف من المقاطعات المجاورة. وبعد الانتخابات، قدمت البعثة الدعم إلى إحدى منظمات المجتمع المدني التي عقدت منتديين لمناقشة الانتقال السلمي للسلطة في مقاطعتي مارغبي وجراند باسا

### الإنجاز المتوقع ٣-٢: تنفيذ الإصلاحات الإدارية اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة للنزاع

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-٣ زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تحاط علما بالقوانين والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتقديم الخدمات المتأتمية من عملية تحقيق اللامركزية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٥)	أُنجز. تلقت ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تدريباً في مجال القوانين السارية وأدوار ومسؤوليات مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات فيما يتعلق بتقديم الخدمات المتأتمية من تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات
٢-٢-٣ زيادة عدد المراكز العاملة من مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات (٢٠١٥/٢٠١٦: ١؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٥)	أُنجز. جرى إنشاء وتشغيل جميع المراكز الـ ١٥ لتقدم خدمات على صعيد المقاطعات
٣-٢-٣ زيادة عدد أنظمة وسياسات هيئة الأراضي التي تمت صياغتها (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧)	وُضعت لائحتان بشأن بيع وتأجير الأراضي الحكومية والعامّة وتقسيم الأراضي بحسب أوجه استخدامها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إجراء تقييم واحد لتنفيذ قانون الحكومة المحلي وفرص حصول المواطنين والمواطنات على الخدمات اللامركزية، بالتعاون مع وزارة الداخلية ولجنة الحكومة ووزارة الصحة ووزارة التعليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ جرى تنفيذ تقييم تعاوني واحد. ومع ذلك، لم تكن السلطة التشريعية قد أقرت مشروع قانون الحكم المحلي بحلول موعد إغلاق البعثة
دعم إنشاء وتشغيل هيئة الأراضي الليبرية، مع التركيز على تصميم السياسات والأنظمة والإجراءات ذات الصلة اللازمة لتنفيذ قانون الحقوق في الأراضي، بالتعاون مع فرقة العمل المؤقتة المعنية بالأراضي، ولجنة الحكومة، ووزارة الداخلية، وفريق الأمم المتحدة القطري	نعم أنشئت هيئة الأراضي في ليبيريا رسمياً مع قيام البعثة بالدعوة إلى تقديم الدعم من الجهات المانحة على الرغم من أن السلطة التشريعية لم تقر مشروع قانون الحقوق في الأراضي خلال فترة الأداء. ونقّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً برنامجياً خاصاً بالبعثة ينطوي على دعم جهود هيئة الأراضي في ليبيريا من أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمات، وتحسين نظام إدارة الأراضي، وإنشاء إدارة قادرة على أداء مهامها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد منتدى وطني واحد للمسؤولين الحكوميين وقيادات المجتمع المدني بشأن الآثار الناجمة عن إنشاء هيئة الأراضي وسن قانون الحقوق في الأراضي، وبث ١٥ برنامجا تثقيفيا بشأن قانون الحقوق في الأراضي على إذاعة البعثة بالتعاون مع فرقة العمل المؤقتة المعنية بالأراضي وفريق الأمم المتحدة القطري	لا لم يتم تنظيم منتدى وطني لأن قانون الحقوق في الأراضي كان لا يزال قيد النظر في المجلس التشريعي خلال فترة الأداء. ومع ذلك، بَثَّت إذاعة البعثة ١٥ برنامجا تثقيفيا بشأن مشروع قانون الحقوق في الأراضي

### الإنجاز المتوقع ٣-٣: زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ معرفة المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية الحائزة على امتيازات ومنظمات المجتمع المدني بالنهج البديلة لحل المنازعات وتوافر إمكانية لجئها إلى هذه النهج (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢١؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)	٤٠. شارك ٤٠ مجتمعا محليا و ٥ مؤسسات وطنية في إنشاء ٤ منتديات للجهات صاحبة المصلحة المتعددة في المجتمعات المحلية الحائزة على امتيازات في مقاطعات غراند باسا، وجراند كيب ماونت، ونيمبا، وسينوي. وأتاحت المنتديات فرصا للتدريب في مجال التفاوض والوساطة والسبل البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما في مناطق الامتيازات. وتم ذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأراضي في ليبيريا والمكتب الوطني للامتيازات
٣-٣-٢ عدد المقاطعات التي تنشر خططها محلية وتعتمدها من أجل المصالحة ومنع نشوب النزاعات في الأجل الطويل (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦)	٨. أجريت ٨ حوارات للمصالحة على صعيد المقاطعات (بونغ، وجراند كيب ماونت، وجراند غيده، ولوفا، ومارغبي، ونيمبا، وريفريسيس، وسينوي) واعتمد خلالها خطط خمسية للمصالحة. ونُشرت هذه الخطط في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨ في مونروفيا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد ٥ منتديات متعددة القطاعات للحوار بشأن المصالحة في المقاطعات، ومؤتمر وطني بشأن المصالحة بالتعاون مع مكتب بناء السلام، ومكتب سفير السلام ووزارة الداخلية	٨ في الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عُقدت ٨ حوارات للمصالحة على مستوى المقاطعات بالتعاون مع مكتب بناء السلام التابع للحكومة ووزارة الداخلية وسفير السلام الوطني. وعُقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٨
إعداد تقرير التقييم بشأن أداء منتديات الجهات صاحبة المصلحة المتعددة في حل المنازعات المتصلة بالامتيازات وتحسين الحيز المتاح لتنمية المجتمعات المحلية، بالتشاور مع	لا لم يجر أي تقييم بسبب إغلاق المواقع الميدانية نتيجة الخفض التدريجي للبعثة. واستخدمت البعثة قدرات ملاكها الوظيفي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
هيئة الأراضي، ومكتب بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	لا
عقد منتدى وطني للفئات الشابة والتنمية والسلام بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، ومكتب بناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري	لا
تنفيذ ٥٠ مشروعاً سريع الأثر في إطار دعم توطيد السلام، بما في ذلك المصالحة والحوكمة وتقديم الخدمات وسيادة القانون، مع التركيز على المبادرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتنمية القدرات على الصُّعد المجتمعي والتنظيمي والمؤسسي	٨١
لم ينظم أي منتدى. وبدلاً من ذلك، أعطت البعثة الأولوية لتنفيذ مشروع برنامجي بشأن دعم المشاركة البناءة للشباب المعرضين بشدة للخطر في الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠١٧ على مستوى المجتمع المحلي بالتعاون مع الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية وشبكة التعليم الإنمائي. ويهدف هذا المشروع، الذي نُفذ في مقاطعات بونغ وجراند غيده ولوفا ونيمبا إلى تهيئة بيئة "للشباب المعرضين للخطر" من أجل المشاركة في جهود بناء السلام والتماسك الاجتماعي، وزيادة إمكانية الوصول إلى سبل الرزق البديلة والمستدامة في ليبيريا. وقدر العدد الإجمالي للأشخاص المستفيدين بـ ١٢٠ ٠٣٥ شخصاً	
مشروعاً نفذت بالكامل فيما يتعلق بالمساعي الحميدة ودعمًا لتوطيد السلام (بما في ذلك المصالحة، والحوكمة، وتحقيق اللامركزية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والبيئة)	

#### العنصر ٤: الدعم (فترة الولاية والسحب، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

٥٦ - خلال فترة الولاية، قدم عنصر دعم البعثة وعنصر الأمن الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أذن مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) للبعثة المساعدة في العملية الانتخابية، وبطلب من اللجنة الوطنية الليبرية للانتخابات ساعدت البعثة في إيصال بطاقات الاقتراع والمواد الانتخابية إلى المواقع النائية من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٧ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، يسّر عنصر دعم البعثة نقل قدرات إذاعة البعثة ومعداتّها إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ وواصل تقديم المساعدة التقنية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بغية ضمان نجاح الانتقال السلس. وبث إذاعة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برامحها على مدار الساعة في جميع أنحاء ليبيريا منذ عملية النقل التي حصلت في نهاية ولاية البعثة.

٥٨ - ووضعت البعثة خططاً للخفض التدريجي والتصفية، واضطلعت بأنشطة ما قبل التصفية لضمان نجاح عملية الإغلاق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونظراً إلى ضيق فترة التصفية، وحجم الأعمال

المتعلقة بإدارة وقف الأنشطة الفنية، والإعادة إلى الوطن، وإنهاء خدمة الموظفين، وإغلاق المواقع، كان من الضروري مواصلة إعادة التقييم، ولا سيما في مطلع الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أفضى ذلك إلى التعجيل بالخفض التدريجي وإغلاق المواقع مقارنة بما كان مقررا في الأصل.

٥٩ - وجرى سحب مواقع البعثة وأسطولها من المركبات والطائرات، والهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الأصول بما يتسق مع خفض العمليات الصادر بها تكليف. وتوقفت ثلاث طائرات مروحية عسكرية عن العمل في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وأعيدت إلى الوطن في شباط/فبراير ٢٠١٨، في حين توقفت الطائرات التجارية الثابتة الجناحين (B-1900) عن العمل في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ وغادرت في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأُغلق المكتبان الإقليميان في فوينجاما وزويدرو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مع إغلاق المركز في غبانغا. وأُغلق المكتب الإقليمي في فوينجاما يعرف باسم مبنى "بان أفريكان بلازا" (Pan African Plaza) في مونروفيا، وساعدت فريق الأمم المتحدة القطري على استلام المجمع في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويتم استخدام المبنى حاليا بوصفه "دار الأمم المتحدة الواحدة"، حيث تُشغل المبنى ١٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وواصل مستشفى المستوى الثاني تقديم الخدمات حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، في حين واصلت العيادة من المستوى الأول العمل طوال فترة التصفية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، اختتمت البعثة أنشطة التصفية في قاعدة اللوجستيات في الميناء (Star Base)، التي أعيدت إلى حكومة ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأجريت عملية التصرف في جميع الأصول وفقا للخطة الأولية للتصرف في الأصول والخطة النهائية للتصرف في الأصول اللتين وضعتهما البعثة، واللتين وافقت عليهما قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

٦٠ - وتم إبقاء الهياكل الأساسية للمادية للبعثة وأماكن عملها في حالة جيدة وعلى نحو يتفق مع المعايير البيئية والأمنية، استعدادا لتسليمها إلى الحكومة المضيفة أو الجهات الخاصة المالكة للأراضي. واضطلعت البعثة بأعمال تصحيحية وأعمال تنظيف للمواقع بغية إزالة النفايات الخطرة والتأكد من نظافة المواقع من الناحية البيئية. وقامت وكالة حماية البيئة الليبيرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعمليات تفتيش وتقييم مشتركة لجميع المرافق والمباني، وحصلت البعثة على شهادات الالتزام البيئي بشأن جميع المواقع المغلقة قبل تسليمها.

#### الإنجاز المتوقع ٤-١: سرعة وفعالية وكفاءة الدعم اللوجستي والتنظيمي والإداري والأمني المقدم إلى البعثة

##### مؤشرات الإنجاز الفعلية

##### مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجز. استُخدمت نسبة ٩٤ في المائة من ساعات الطيران الـ ٦٦١ المعتمدة المخصصة لـ ٤ طائرات (طائرة مدنية ثابتة الجناحين: ٢٢٧ ساعة مخصصة؛ و ٣ طائرات مروحية عسكرية: ٦٢٠ ساعة مخصصة؛ ليبلغ مجموع ساعات الطيران المخصصة ٨٤٧ ساعة، عدا ١٨٦ ساعة طيران لأغراض البحث والإنقاذ الطبي/إجلاء المصابين). وبلغ عدد ساعات الطيران الفعلية ٦٢٢ ساعة (من أصل ما مجموعه ٦٤٤ ساعة طيران، استُخدمت ٢٢ ساعة لأغراض إجلاء

٤-١-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/إجلاء المصابين) (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٠ في المائة)

المصابين والإجلاء الطبي، أي ما يناهز ٣ في المائة من مجموع ساعات الطيران)

٢٤,١ في المائة. تم استعراض وإلغاء جميع التزامات الفترات السابقة كجزء من عملية التصفية

كان متوسط معدل الشواغر متفقاً مع نسبة ١٦ في المائة التي أقرتها الجمعية العامة فيما يتعلق بمعدل شواغر الوظائف الدولية

بلغ متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات ٣٢ في المائة

تم تسجيل درجة ٥٨ من ١٠٠. ونفذت البعثة خطة عمل بيئية تتناول استخدام النفايات والتخلص منها وتنظيفها. ويعزى انخفاض الأداء أساساً إلى استخدام البعثة للطاقة المولدة بوقود الديزل. وكانت البعثة وقت إغلاقها منخرطة في مناقشات مع لجنة الكهرباء الحكومية بشأن استخدام الشبكة الكهربائية الجديدة وقدرتها على توفير الطاقة

أنجز. سوّي ما نسبته ٩٩,٥ في المائة من جميع مشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم حلها ضمن إطار الأهداف المقررة، والمتصلة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنخفضة

نُفذ برنامج كامل خاص بالبعثة في مجال السلامة والصحة المهنية وأنجز بنسبة ١٠٠ في المائة

أنجز. بلغ متوسط عدد الأيام المطلوبة ٣ إلى ٥ أيام

لا تخضع بعثات حفظ السلام قيد التصفية لتقييم جميع مؤشرات الأداء الرئيسية التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه حساب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الخاص بإدارة الدعم الميداني

٢-١-٤ التزامات الميزانية للسنوات السابقة التي تم إلغاؤها كنسبة مئوية من الالتزامات المرحلة من فترات سابقة (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥ في المائة)

٣-١-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية لشواغر الوظائف الدولية المأذون بها (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠ في المائة)

٤-١-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٢ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٤٠ في المائة)

٥-١-٤ درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)

٦-١-٤ النسبة المئوية لجميع مشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم حلها ضمن إطار الأهداف المقررة، والمتصلة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنخفضة (٢٠١٦/٢٠١٥: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٩٠ في المائة)

٧-١-٤ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر والسلامة المهنية الميدانية (٢٠١٦/٢٠١٥: ٩٨ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة)

٨-١-٤ متوسط عدد الأيام ابتداء من طلبات التوريد وصولاً إلى أوامر الشراء، لجميع المشتريات بموجب العقود الإطارية في فترة الميزانية (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٧)

٩-١-٤ الدرجة الإجمالية بالنسبة للرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استناداً إلى ٢٠ مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠)

	١٦٠٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: (٨٠٠١)
٤-١-١٠ النسبة المئوية لأفراد الوحدات في أماكن الإقامة التابعة للأمم المتحدة الممتثلة للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، تمثيلاً مع مذكرة التفاهم (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	أُنجز. ١٠٠ في المائة من أفراد الوحدات في أماكن إقامة تابعة للأمم المتحدة ممثلون للمعايير
٤-١-١١ امثال الجهات الموردة لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزونها (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٧ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	بلغت نسبة أداء الجهات المتعاقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حيث تسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزونها ٩٩ في المائة

## النواتج المقررة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا)

## ملاحظات

## تحسين الخدمات

تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمثيلاً مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني	نعم	تم بحلول موعد إغلاق البعثة تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهي خطة تتألف من ٥٤ نقطة عمل. ومع ذلك، تعذر تحقيق التحول إلى الطاقة الخضراء لأن الشبكة الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية لم تكن على قدر كافٍ من التطور ولأن البعثة كانت تخضع لعملية التصفية
دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد لإدارة الدعم الميداني	نعم	وقامت البعثة بتنظيف ما مجموعه ٤٨٧ ٨ طناً من التربة الملوثة في مختلف المواقع. وشارك في جميع عمليات التفتيش ممثلون عن وحدة البيئة وقسم الهندسة التابعين للبعثة ووكالة حماية البيئة التابعة لحكومة ليبيريا. ونُفذت التوصيات المتعلقة بالتنظيف قبل إجراء عمليات التفتيش المشتركة النهائية وتسليم المواقع. وكفلت البعثة الامتثال للسياسة البيئية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام - إدارة الدعم الميداني للبعثات الميدانية
		قامت البعثة بإعادة هيكلة إدارتها لتعكس استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد لإدارة الدعم الميداني وقد تم تنفيذها بالكامل

## خدمات الطيران

تشغيل وصيانة ٤ طائرات (طائرة ثابتة الجناحين و ٣ طائرات مروحية) و ٣ طائرات مروحية	نعم	تشغيل وصيانة طائرة ثابتة الجناحين و ٣ طائرات مروحية
تشغيل وصيانة طائرة ثابتة الجناحين و ٣ طائرات مروحية. وقد توقف تشغيل الطائرات المروحية والطائرة الثابتة الجناحين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨ على التوالي وأعيدت في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي	نعم	تشغيل وصيانة طائرة ثابتة الجناحين و ٣ طائرات مروحية
توفير ما مجموعه ٩٠٠ ساعة طيران مقررة (٢٨٠ من مقدمي الخدمات التجارية و ٦٢٠ من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لنقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ، والانتخابات الرئاسية، وقوة الرد السريع، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي	لا	توفير ما مجموعه ٩٠٠ ساعة طيران مقررة (٢٨٠ من مقدمي الخدمات التجارية و ٦٢٠ من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لنقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ، والانتخابات الرئاسية، وقوة الرد السريع، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
بلغ عدد ساعات طيران المروحيات ما مجموعه ٥٢١ ساعة من أصل ٦٢٠ ساعة معتمدة من ساعات الطيران من مقدمي خدمات الطيران العسكري. وبلغ عدد ساعات طيران إحدى الطائرات التجارية الثابتة الجناحين ١٢٣ ساعة من أصل ٢٢٧ ساعة معتمدة	لا	توفير ما مجموعه ٩٠٠ ساعة طيران مقررة (٢٨٠ من مقدمي الخدمات التجارية و ٦٢٠ من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لنقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات والمراقبة والبحث والإنقاذ، والانتخابات الرئاسية، وقوة الرد السريع، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
خضعت جميع المواقع والطائرات للإشراف بغية ضمان امتثالها لمعايير الطيران. وعملت الهيئة الإقليمية لسلامة الطيران التابعة للبعثة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، واستعيض عنها بالوحدة الإقليمية لسلامة الطيران في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	نعم	الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ ٤ طائرات ومطارين و ٤ مواقع لهبوط الطائرات

## خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين المأذون بهم بقوام أقصاه ٧٨٣ فرداً (٢٣٧ من الموظفين الدوليين، و ٤٢١ من الموظفين الوطنيين و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة	نعم	تقديم خدمات الموارد البشرية إلى الموظفين المدنيين المأذون بهم بقوام أقصاه ٧٨٣ فرداً (٢٣٧ من الموظفين الدوليين، و ٤٢١ من الموظفين الوطنيين و ١٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة
تقديم دورات تدريبية داخل البعثة وتقديم الدعم للتدريب خارج البعثة لفائدة الموظفين المدنيين	نعم	تقديم دورات تدريبية داخل البعثة وتقديم الدعم للتدريب خارج البعثة لفائدة الموظفين المدنيين
اضطلع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات التابع للبعثة بأنشطة التدريب على القدرات الوطنية وإصدار الشهادات في مجال إدارة المشاريع، والحوسبة، والإدارة المالية، والتطوير الوظيفي وتقديم الدعم فيما يتعلق بإنهاء الخدمة، وتسوية النزاعات وإدارتها فيما يتعلق بالانتخابات، وتدريب القوات المسلحة الليبرية على حماية المدنيين، وكتابة التقارير	نعم	اضطلع المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات التابع للبعثة بأنشطة التدريب على القدرات الوطنية وإصدار الشهادات في مجال إدارة المشاريع، والحوسبة، والإدارة المالية، والتطوير الوظيفي وتقديم الدعم فيما يتعلق بإنهاء الخدمة، وتسوية النزاعات وإدارتها فيما يتعلق بالانتخابات، وتدريب القوات المسلحة الليبرية على حماية المدنيين، وكتابة التقارير

ملاحظات	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	النواتج المقررة
تجهيز ٥٧٤ طلباً للسفر داخل منطقة البعثة و ٨١ طلباً للسفر خارج منطقة البعثة بما في ذلك ٢٦ طلباً للسفر لأغراض التدريب. ويعزى انخفاض طلبات السفر إلى إغلاق البعثة	نعم	تقديم الدعم لتجهيز ١٤٥٥ طلب سفر داخل منطقة البعثة و ١٢٢ طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و ٧٤ طلب سفر لأغراض تتعلق بتدريب الموظفين المدنيين
<b>خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية</b>		
أجريت أعمال الصيانة في جميع مواقع البعثة في ٤ أماكن هي زويدرو وغبارنغا وفوينجاما ومونروفيا، وأُنجزت أعمال التصليح وفقاً لمعايير الأمم المتحدة	نعم	تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما مجموعه ١٨ موقعاً تابعاً للبعثة في ٤ أماكن
خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة من ١٢٢ مولداً بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتمت صيانة جميع هذه المولدات على النحو المناسب	نعم	تشغيل ١٢٢ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة وصيانتها
جرت صيانة وتشغيل جميع محطات معالجة المياه المملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ٢٦ من حفر تجميع المياه والآبار و ٢٠ محطة لمعالجة مياه الشرب) لكفالة استمرار الإمداد بالمياه لجميع المستخدمين. وقام المختبر بفحص وقياس نوعية المياه الخام والمياه المعالجة لزيادة التأكد من استيفاء نوعية المياه للمعايير التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. وقُدِّم الدعم التقني نفسه إلى أربع محطات لمعالجة المياه مملوكة للمحطات	نعم	تشغيل وصيانة مرافق مملوكة للأمم المتحدة للإمداد بالمياه ومعالجتها (٢٦ بئراً/حفرة لتجميع المياه و ٢٠ من محطات معالجة وتنقية المياه)، وتقديم خدمات الدعم لما عدده ٤ مرافق مملوكة للمحطات في ١٨ موقعاً
قُدِّمَت خدمات إدارة النفايات الصلبة والسائلة إلى جميع المواقع. وجمعت النفايات بشكل يومي وتم التخلص منها في مواقع تقليدية ومعتمدة مخصصة للتخلص من النفايات. وتم التخلص من جميع النفايات السائلة في محطات معالجة المياه المستعملة التابعة للبعثة	نعم	تقديم خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها في ١٨ موقعاً
تم توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرض ومكافحة الآفات لجميع المواقع. وأجريت أعمال التنظيف وصيانة الأرض ٦ أيام في الأسبوع ومكافحة الآفات مرة كل أسبوعين	نعم	توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرض، ومكافحة الآفات
<b>خدمات إدارة الوقود</b>		
أجريت أعمال إدارة الوقود والزيوت ومواد التشحيم وتخزينها وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. وخلال الفترة، أُغُلقت مرافق الإمداد بالوقود التابعة للبعثة واستُخدمت مواقع تجارية خارجية تابعة للجهات المتعاقدة بغية إمداد المركبات بالوقود	نعم	إدارة توريد وتخزين الوقود والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين

بسبب الخفض التدريجي للبعثة. وأنهى عقد وقود الطيران من نوع Jet A1 في آذار/مارس ٢٠١٨ تمشياً مع مغادرة الطائرات. وأبلغت جميع الجهات الموردة للوقود بإغلاق البعثة، وأغلقت العقود، واستُنْفِد احتياطي الوقود

### خدمات تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٨ وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و ٢٥ مقسما هاتفيا، و ٦٦ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وكذلك توفير خطط لخدمات الهاتف الساتلية والهواتف المحمولة	نعم	استمر تشغيل وصيانة أجهزة الشبكة بما في ذلك ما يلي: ٤ وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جدا (٤ أوقف تشغيلها)، و ١٩ مقسما هاتفيا (٦ أوقف تشغيلها)، و ٥ وصلات تعمل بالموجات الدقيقة (٦١ أوقف تشغيلها). واستمر توفير الاشتراك الرسمي في خطط خدمات أجهزة الهاتف المحمول والبيانات
توفير ٩٣٨ قطعة من معدات المستعمل النهائي، بما في ذلك ١٤٦ حاسوبا مكتيبيا و ٦٧٠ حاسوبا محمولا و ١٥ حاسوبا لوحيا و ٢٧ من أجهزة الاتصال الشخصي و ٨٠ طابعة و ١٥ خادوما، وتوفير الدعم لها	نعم	توفير الدعم المتواصل لـ ٥٢٢ قطعة من معدات المستعمل النهائي، بما في ذلك ٢٨٩ حاسوبا مكتيبيا و ٤٦٥ حاسوبا محمولا و ٤ حواسيب لوحية و ١٠ من أجهزة الاتصال الشخصي و ٦٩ طابعة و ٥ خوادم. وجرى خفض عدد الخوادم بـ ١٠ خوادم بعد دمج مركز البيانات في قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة
توفير مجموعات وتراخيص البرامجيات والنظم المركزية وما يتصل بها من تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية لقوام ممول متوسطه ٨٣٧ مستعملا نشطا	نعم	شراء مجموعات وتراخيص البرامجيات والنظم المركزية وما يتصل بها من تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية لقوام ممول متوسطه ٨٣٧ مستعملا. وتم مسح تراخيص البرامجيات وإزالتها من الحواسيب المكتيبية والحواسيب المحمولة نظرا لقيام المستخدم النهائي بإعادتها إلى المخزن المتكامل
دعم وصيانة ١٢ شبكة محلية وشبكة واسعة النطاق في ١٨ موقعا	نعم	دعم وصيانة وإغلاق شبكات محلية وشبكات واسعة النطاق في ١٨ موقعا
تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة ٣٧ ١٢٣ كيلومترا مربعا، وحفظ طبقات المعلومات المصنفة حسب التضاريس والموضوع، وإعداد ٧٥٠ خريطة	نعم	أعدت الخرائط ووزعت في نسخ إلكترونية ونسخ مطبوعة لتخطيط إغلاق المواقع ولأغراض الانتخابات عند إنشاء مراكز الاقتراع والتصويت والتسجيل. ونشرت أيضا الخرائط التفاعلية الجغرافية المكانية على الشبكة الإلكترونية الداخلية

### الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (٣ عيادات من المستوى الأول ومركزان صحيان فرعيان) وتقديم الدعم إلى المرافق الطبية المملوكة للوحدات	نعم	تلقى ٣ ٤٢٢ مريضا ومريضة العلاج في ٣ عيادات من المستوى الأول ومركزين صحيين فرعيين. وتلقى ما مجموعه
--	-----	---

ملاحظات	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	النواتج المقررة
٩٥٨ من المرضى العلاج في مستشفى من المستوى الثاني مملوك للوحدات		(٤) عيادات من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني، في ٩ مواقع
مواصلة ١٦ من ترتيبات الإجلاء الطبي إلى مرافق طبية خارج منطقة البعثة، بما في ذلك مستشفيات من المستوى الرابع في أبيدجان وكوت ديفوار وبريتوريا	نعم	مواصلة ترتيبات الإجلاء الطبي إلى مرافق طبية (من بينها مستشفيات من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة
<b>خدمات إدارة سلسلة الإمداد</b>		
وضع وتنفيذ خطة الاقتناء امتثالا لتفويض سلطة الشراء	نعم	تقديم الدعم في مجال التخطيط واختيار الموردين لاقتناء بضائع و سلع أساسية، بما يتمشى مع السلطة المفوضة
استلام وفحص بضائع بقيمة ٢,١ مليون دولار	نعم	استلام البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقا داخل منطقة البعثة
أجري ما نسبته ١٠٠ في المائة من دورات الحصر المادي للمخزونات المستهلكة للمملكة المتحدة وتم تحديثها في نظام غاليليو لإدارة المخزون. وشُحنت الأصول والأصناف الأخرى إلى بعثات حفظ السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبيعت جميع الأصول والممتلكات المستهلكة التي طلبها فريق الأمم المتحدة القطري بالقيمة الاسمية. وبيعت الأصول والأصناف عن طريق عمليات بيع تجارية أو مُنحت إلى حكومة ليبيريا	نعم	إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، والمعدات الواقعة دون العتبة المحددة، وحصرها والإبلاغ عنها تمثيا مع السلطة المفوضة
<b>الخدمات المتعلقة بالأفراد النظاميين</b>		
تناوب قوة قوامها الأقصى ٧٤٤ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم وإعادتها إلى الوطن في نيسان/أبريل ٢٠١٨، بمن في ذلك ١٥ من ضباط الأركان العسكريين و ١٥ من المراقبين العسكريين، و ٤٠٤ من أفراد الوحدات العسكرية المشكّلة، و ٥٠ فرداً من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٢٦٠ من أفراد الشرطة المشكّلة	نعم	توفير خدمات الإقامة والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوة قوامها الأقصى ٧٤٤ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (١٥ مستشاراً عسكرياً، و ١٥ مراقباً عسكرياً، و ٤٠٤ من أفراد الوحدات العسكرية المشكّلة و ٥٠ فرداً من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة)
أجريت أعمال التفتيش والتحقق لما متوسطه ٥٨١ قطعة من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات و ٢٢ قطعة من معدات الاكتفاء الذاتي، لفائدة موظفي ٣ وحدات عسكرية ووحدين من وحدات الشرطة المشكّلة من خلال أعمال تفتيش منتظمة شملت ٣٠ عملية تفتيش دورية و ٨ فحوص لسير العمليات و ٥ عمليات تفتيش عند الإعادة إلى الوطن	نعم	التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والامثال لشروط الاكتفاء الذاتي لـ ٣ وحدات عسكرية ووحدين من وحدات الشرطة المشكّلة في ٦ مواقع جغرافية

ملاحظات	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	النواتج المقررة
قُدمت حصص الإعاشة والمياه المعبأة إلى ٤٠٤ من الوحدات العسكرية و ٢٦٠ من أفراد الشرطة المشكّلة لغاية تاريخ الإعادة الكاملة إلى الوطن في نيسان/أبريل ٢٠١٨	نعم	توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لما متوسطه ٤٠٤ من أفراد القوة العسكرية المشكّلة و ٢٦٠ من أفراد الشرطة المشكّلة
تم الانتهاء من تجهيز المطالبات والاستحقاقات ودفعها لجميع الأفراد النظاميين	نعم	دعم عملية تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه ٧٤٤ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
<b>خدمات إدارة المركبات والنقل البري</b>		
خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أجريت صيانة لـ ٣٣٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة بناء على ٢ ٦٠٤ أوامر عمل. ومن ثم تم خفض الأسطول في إطار عملية التصفية	نعم	تشغيل وصيانة ٣٣٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة (١٩٥ مركبة ركاب خفيفة، و ٦٨ مركبة للأغراض الخاصة، و ٨ سيارات إسعاف، ومركبة مدرعة واحدة، بالإضافة إلى ٦٣ من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى)، و ٤ مرافق للورش والإصلاح، فضلا عن توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكي
<b>السلوك والانضباط</b>		
جرى تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط يشمل جميع مجالات المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية على النحو المطلوب. وبالإضافة إلى تقديم التدريب التوجيهي وإعادة التدريب لجميع فئات الموظفين، سافر فريق السلوك والانضباط إلى جميع المقاطعات الـ ١٥ في ليبيريا لتوعية موظفي الحكومة وأفراد المجتمعات المحلية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وكيفية الإبلاغ عن حالات وقوعه. وقد أفضت هذه الأنشطة إلى بروز ادعاءات جديدة بوقوع حالات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وظل فريق السلوك والانضباط على اتصال وثيق مع موظفي التحقيقات الوطنيين من البلدان المساهمة بقوات وقدم الدعم لهم ليتمكنوا من إجراء التحقيقات على نحو أفضل. وكان الموظف المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة جزءا من فريق التصفية وأعيد إلى الوطن في حزيران/يونيه ٢٠١٨	نعم	تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، من خلال أنشطة الوقاية، بما يشمل التدريب، ورصد التحقيقات، والإجراءات التأديبية
<b>فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز</b>		
تم تدريب جميع حفظة السلام الذين تم نشرهم حديثا على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه	نعم	التدريب على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدمات الوقاية لجميع الموظفين في جميع مواقع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تشغيل وصيانة خدمات الكشف فيروس نقص المناعة البشرية (المشورة والفحص طوعية وفي سرية) في موقعين ثابتين والتواصل مع ٣ مكاتب إقليمية	نعم	استمرت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تعهد خدمات الاختبار في موقعين بالإضافة إلى أنشطة التواصل في ٣ مكاتب إقليمية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عندما توقفت عملياتها
تركيب ١٠ كاميرات إضافية من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في مباني مختلفة تابعة للبعثة، لتعزيز الأمن، بغية الحد من عمليات نهب وسرقة أصول الأمم المتحدة، وكذلك لتعزيز أمن موظفي البعثة	نعم	تم تركيب ١٠ من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا كتدابير وقائية ضد سرقة الأصول المملوكة للأمم المتحدة ومن أجل تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة
توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وللزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	جرى توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة للممثل الخاص للأمين العام ولجميع الزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى حتى نهاية مدة الولاية. ونفذت وحدة الحماية الشخصية ٣ عمليات في الميدان للحماية المباشرة لكبار موظفي البعثة و ١١ عملية للحماية المباشرة للمسؤولين الزائرين الرفيعي المستوى
إجراء تدريب عملي لموظفي الأمم المتحدة على أعمال التركز والإجلاء/الترحيل	نعم	أجريت تدريبات لموظفي الأمم المتحدة على أعمال الإجلاء/الترحيل
القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وخطة إدارة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني	نعم	تم تحديث واعتماد الخطة الأمنية القطرية وخطة إدارة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الإلكتروني

#### العنصر ٤: الدعم (إتمام فترة التصفية الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

٦١ - وفقا لخطة التصفية، أُغلقت جميع المواقع الإقليمية التابعة للبعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن بين مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المتبقية في مونروفيا، أُخلت البعثة مبنى المقر وهو مبنى بان أفريكان بلازا ومبنيين ملحقين في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأصبح مبنى بان أفريكان بلازا مقرا لفريق الأمم المتحدة القطري، وأصبح أحد المبنيين الملحقين مقرا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومقرا لإذاعة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعيد المبنى الملحق الآخر إلى المالك. وبعد رحيل البعثة نهائيا، تم تسليم قاعدة اللوجستيات، Star Base، التي يعمل منها فريق التصفية النهائي، ومعسكر أبوجا المجاور إلى حكومة ليبيريا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦٢ - وفي إطار خطة وعملية التصرف في الأصول، أُجريت عطاءات لبيع الأصول، وجرى نقل الأصول إلى بعثات أخرى، أو بيعت الأصول بالقيمة الاسمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أو قُدمت إلى الحكومة والوكالات غير الحكومية. وجرى خفض قوام الموظفين بسرعة خلال فترة الإغلاق وتم إنهاء خدمة جميع الموظفين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٦٣ - وقدم مقر الأمم المتحدة، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، الدعم لإتمام الكم الكبير للمعاملات الذي جرى خلال فترة التصفية وإغلاق الحسابات. وأرسلت الشحنة الأخيرة من المحفوظات إلى المقر. وثقلت السجلات والوظائف المتبقية الأخرى المتعلقة بالموارد الإدارية والمالية والبشرية إلى المقر وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي من أجل التصرف في الأصول، وإلى مركز الخدمات الإقليمي.

#### الإنجاز المتوقع ٤-٢: التنفيذ الفعال لخطة التصرف في أصول البعثة

##### مؤشرات الإنجاز الفعلية

##### مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-٢-١ نقل الأصول أو التصرف فيها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وذلك أثناء إزالة الأصول الموجودة في الموقع وشحنها إلى بعثات أخرى. ونُفذ نقل الأصول إلى بعثات حفظ السلام الأخرى وفقا لخطة التصرف في الأصول في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي وافقت عليها قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وجرى التصرف في الأصول في منطقة البعثة وفقا لدليل التصفية الخاص بإدارة الدعم الميداني، استنادا إلى تجميع الأصول، فضلا عن الخطة المعتمدة للتصرف في أصول البعثة

#### الإنجاز المتوقع ٤-٣: إنجاز التصفية الإدارية للبعثة بفعالية وكفاءة

##### مؤشرات الإنجاز الفعلية

##### مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-٣-١ إغلاق جميع مواقع البعثة عملا بالمتطلبات البيئية للأمم المتحدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨  
جرى تفتيش جميع مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإغلاقها امتثالا للمتطلبات البيئية للبلد المضيف وإدارة الدعم الميداني. وتم جرف التربة الملوثة بالزيت ومعالجتها، وإزالة مياه الصرف الصحي وحمأة الصرف الصحي، وإزالة القمامة والنفايات الصلبة والتخلص منها في موقع دفن النفايات المعتمد

٤-٣-٢ وضع الصيغة النهائية لجميع الوثائق المتعلقة بمعاملات البعثة وإنشاء ما يلزم من آليات المتابعة  
أنشأت البعثة آليات لوضع الصيغة النهائية لعملية التصرف في الأصول وتتبعها. وجرى تتبع الأصول المنقولة إلى بعثات حفظ السلام الأخرى بالتنسيق مع قاعدة اللوجستيات في برينديزي والبعثات المستقبلية

##### النواتج المنجزه

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

##### النواتج المقررة

#### تحسين الخدمات

تنفيذ تدابير حماية البيئة في جميع المواقع التي أحلتها البعثة، بما في ذلك جمع النفايات الخطرة وغير الخطرة التي تولدها  
أجريت عمليات تقييم وتفتيش مشتركة في جميع مواقع البعثة مع وجود ممثل من وكالة حماية البيئة التابعة لحكومة ليبيريا لضمان تقييم المخاطر أو التأثيرات البيئية وتقديم توصيات

النواتج المقررة	النواتج المنحزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
البعثة والتخلص منها بطريقة ملائمة للبيئة وإعادة جميع المواقع إلى حالتها الأصلية		لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وتم الانتهاء من تنفيذ التوصيات لضمان الإدارة السليمة للتخلص من النفايات في غضون ٣٠ يوما قبل الفحص النهائي. وأجرت البعثة عمليات تفتيش من خلال أخذ عينات عشوائية قبل ثلاثة أيام من التفتيش النهائي للتحقق من التنفيذ المرضي وبعد تنظيف الموقع والتخلص السليم من النفايات، وقع ممثل وكالة حماية البيئة التابعة لحكومة ليبيريا وممثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا معا على شهادات الالتزام البيئي بعد الفحص النهائي للموقع
<b>خدمات الموظفين المدنيين</b>		
إدارة شؤون فريق للدعم يضم عددا من الموظفين يبلغ ١٢٥ موظفا دوليا و ٢٢٤ موظفا وطنيا و ٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراءات مغادرة البعثة	نعم	تم الانتهاء من أعمال الإدارة وإجراءات المغادرة للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة
إعادة ما عدده ١٢٥ موظفًا دوليًا و ٤٦ من متطوعي الأمم المتحدة إلى أوطانهم	نعم	تم الانتهاء من إعادة جميع الموظفين الدوليين المتبقين ومتطوعي الأمم المتحدة الدوليين إلى أوطانهم
<b>فترة صيانة أماكن العمل وتسليمها</b>		
صيانة ٤ أماكن عمل رئيسية في مونروفيا والإعداد لتسليمها	نعم	جرى صيانة جميع أماكن العمل وتسليمها. وجرى القيام بالتنظيف البيئي للوفاء بالمعايير البيئية للأمم المتحدة وللحكومة المضيفة
تشغيل وصيانة ما تبقى من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة	نعم	جرت صيانة المولدات المملوكة للأمم المتحدة والبالغ عددها ٣٣ مولدا
توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرض ومكافحة الآفات	نعم	جرى توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرض ومكافحة الآفات لجميع المواقع. وأجريت عمليات التنظيف وصيانة الأرض ٦ أيام في الأسبوع وعمليات مكافحة الآفات مرة كل أسبوعين
التصرف في ما يقدر بحوالي ٤٣٦ ٧ وحدة من الممتلكات والمنشآت والمعدات يقدر مجموع قيمتها المتبقية بعد خصم الاستهلاك بمبلغ ٢٢,١٥ مليون دولار وفي ٢,٩ مليون وحدة من أصول المخزون تقدر قيمتها بمبلغ ٣٣,٢ مليون دولار، من خلال نقلها إلى بعثات حفظ السلام وكيانات	نعم	انتهت البعثة من التصرف في الأصول بنجاح بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وسيقدم تقرير مفصل عن التصرف في الأصول إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين

النواتج المنحزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>نُقلت المركبات إلى بعثات حفظ السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية بحالة تشغيلية جيدة. وجرى التخلص من السيارات التالفة أو التي هي في حالة سيئة من خلال بيعها تجاريا أو تحويلها إلى خردة بحلول ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨</p>	<p>الأمم المتحدة الأخرى، أو بالبيع التجاري والتخلص منها، أو التبرع بها إلى الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية</p> <p><b>النقل البري</b></p> <p>تشغيل ١٧١ مركبة من مركبات الأمم المتحدة، بما في ذلك مركبات الأغراض العامة وشاحنات ثقيلة ومتوسطة وحافلات صغيرة وسيارات إسعاف ومركبة مدرعة واحدة مخصصة لدعم فريق الإغلاق الإداري وإجراء صيانة نهائية لها، وإعدادها لجولة ثانية من التصرف فيها من خلال نقلها إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى أو التبرع بها للحكومة المضيفة والمنظمات غير الحكومية قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨</p>
<p>جرى توفير الدعم والصيانة لخادوم واحد، و ١٩٥ حاسوباً محمولاً وحاسوباً مكتيباً، و ٢٥ طابعة، وشبكتين محليتين لفائدة ٢٠٠ من المستخدمين وشبكتين لاسلكيتين لفائدة ٢٠٠ من المستخدمين المزودين بـ ٢٠٠ حساب للبريد الإلكتروني</p> <p>جرى دعم وصيانة وصلة ساتلية واحدة في قاعدة اللوجستيات في البعثة لفترة التصفية. وتم توفير اتصال عالي السرعة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨ لدعم تطبيقات إدارة الدعم الميداني في المقام الأول</p>	<p>دعم وصيانة خادوم واحد و ١٩٥ حاسوباً محمولاً/حاسوباً مكتيباً و ٢٥ طابعة، وشبكتين محليتين لفائدة ٢٠٠ من المستخدمين في موقعين، و شبكتين لاسلكيتين، و ٢٠٠ حساب للبريد الإلكتروني</p> <p>صيانة وصلة ساتلية، وإتاحة قابلية الاتصال من خلال مقدم خدمات الإنترنت، وتوفير التطبيقات الرئيسية التي تستخدمها إدارة الدعم الميداني</p>
<p>جرى تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ٣٩٥ مستخدماً</p>	<p>تقديم خدمات دعم للعملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد أقصاه ٣٩٥ مستخدماً فردياً</p>
<p>جرى تعهد عيادة من المستوى الأول تقع في قاعدة Star Base التابعة للبعثة لتقديم الدعم الطبي للإدارة لجميع الموظفين المدنيين المتبقين</p>	<p>تقديم الدعم في إدارة الشؤون الطبية إلى فريق الإغلاق الإداري التابع للبعثة خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨</p>
<p>جرى توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع لحماية جميع مرافق البعثة بنشر حراس متعاقدٍ معهم محليا</p>	<p><b>الأمن</b></p> <p>توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع في كل مباني البعثة القائمة</p>

## ثالثاً - أداء الموارد

## ألف - الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)-(١)=(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)/(١)
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>				
المراقبون العسكريون	٦٦١.٥	٤٣٥.٥	٢٢٦.٠	٣٤.٢
الوحدات العسكرية	١٢٣٤٥.٦	١١٨٦٣.٢	٤٨٢.٤	٣.٩
شرطة الأمم المتحدة	٢٠٧١.٢	١٦٥٢.١	٤١٩.١	٢٠.٢
وحدات الشرطة المشكّلة	٧٣٥٥.٦	٦٥١٦.١	٨٣٩.٥	١١.٤
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٢٤٣٣.٩</b>	<b>٢٠٤٦٦.٩</b>	<b>١٩٦٧.٠</b>	<b>٨.٨</b>
<b>الموظفون المدنيون</b>				
الموظفون الدوليون	٤٠١٣١.١	٤٤١١١.٧	(٣٩٨٠.٦)	(٩.٩)
الموظفون الوطنيون	٨٨٤٨.٤	١١٢١١.٨	(٢٣٦٣.٤)	(٢٦.٧)
متطوعو الأمم المتحدة	٥٦٢٧.٥	٥٩٤٠.٥	(٣١٣.٠)	(٥.٦)
المساعدة المؤقتة العامة	-	٥٧٥.٢	(٥٧٥.٢)	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢١٠.٩	١٧٩.٠	٣١.٩	١٥.١
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٥٤٨١٧.٩</b>	<b>٦٢٠١٨.٢</b>	<b>(٧٢٠٠.٣)</b>	<b>(١٣.١)</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>				
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١٠٨.٠	٨٨.٣	١٩.٧	١٨.٢
السفر في مهام رسمية	٨١٨.٨	١٢٦٤.٠	(٤٤٥.٢)	(٥٤.٤)
المرافق والهياكل الأساسية	٩٧٨٦.٣	٦٨٥٦.٧	٢٩٢٩.٦	٢٩.٩
النقل البري	٨٤٤.٤	٩٧٢.٣	(١٢٧.٩)	(١٥.١)
العمليات الجوية	٥٨٩٠.١	٣٩٨٨.٦	١٩٠١.٥	٣٢.٣
العمليات البحرية	-	-	-	-
الاتصالات	٢٩٥٠.٧	٢٢٠٧.٠	٧٤٣.٧	٢٥.٢
تكنولوجيا المعلومات	١٧٣٠.٠	٢٢٢٩.٥	(٤٩٩.٥)	(٢٨.٩)
الشؤون الطبية	٢٩٣.٩	١٣٠.١	١٦٣.٨	٥٥.٧
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٨٣٢٦.٠	٧٥٩٣.٥	٧٣٢.٥	٨.٨
المشاريع السريعة الأثر	٢٠٠٠.٠	١٧٩٩.٨	٢٠٠.٢	١٠.٠
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٣٢٧٤٨.٢</b>	<b>٢٧١٢٩.٨</b>	<b>٥٦١٨.٤</b>	<b>١٧.٢</b>

الفئة	الفرق			
	المخصصات (١)	النفقات (٢)	المبلغ (٣)-(١)=(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
إجمالي الاحتياجات	١١٠٠٠٠٠٠	١٠٩٦١٤.٩	٣٨٥.١	٠.٤
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٦٧٦.٢	٥٠٨١.٣	(٤٠٥.١)	(٨.٧)
صافي الاحتياجات	١٠٥٣٢٣.٨	١٠٤٥٣٣.٦	٧٩٠.٢	٠.٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) <sup>(١)</sup>	٥٢.٨	٥٢.٨	-	-
مجموع الاحتياجات	١١٠٠٥٢.٨	١٠٩٦٦٧.٧	٣٨٥.١	٠.٣

(أ) إسهام من حكومة ألمانيا.

## باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

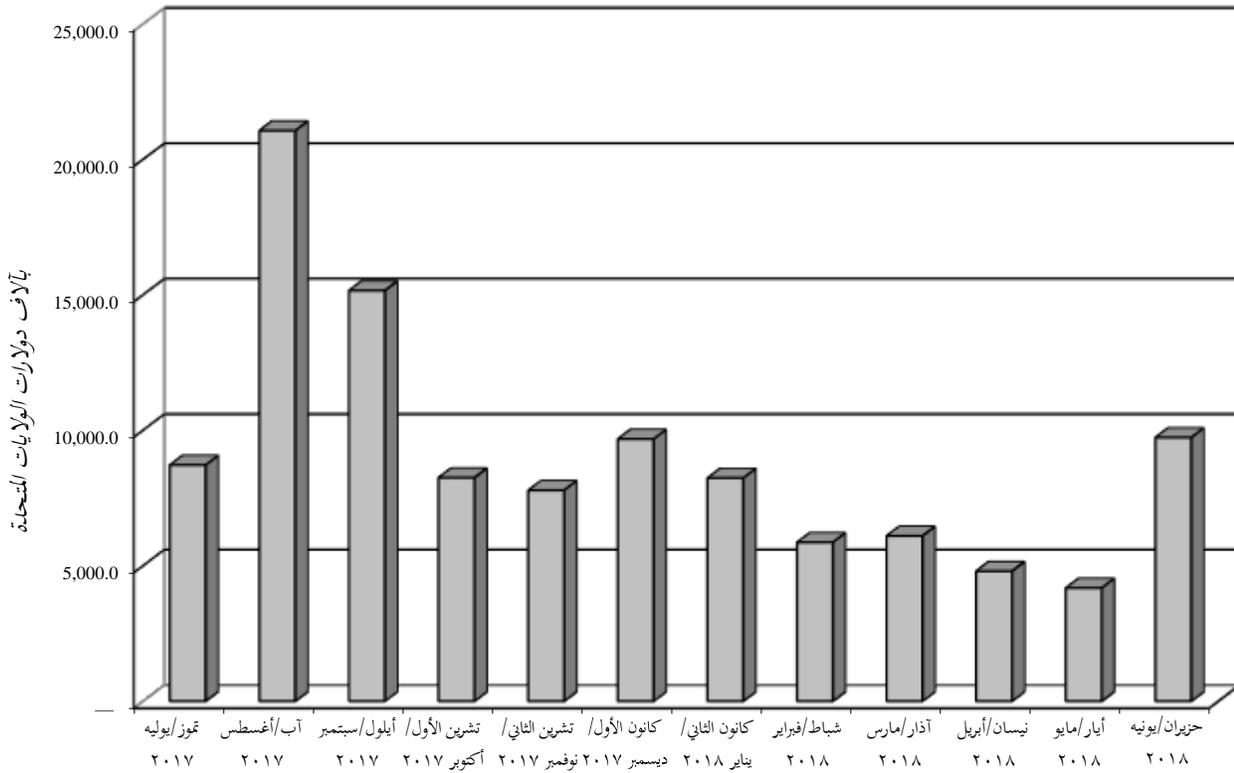
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات	
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٢٤٣٣.٩	٢٠٤٨٢.٠
ثانيا - الموظفون المدنيون	٥٤٨١٧.٩	٦٢٠٥٥.٧
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٣٢٧٤٨.٢	٢٧٤٦٢.٣
<b>المجموع</b>	<b>١١٠٠٠٠.٠</b>	<b>١١٠٠٠٠.٠</b>
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع المخصصات	٦,٦	

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توزيع مبالغ إلى المجموعة الثانية، الموظفين المدنيين، لتغطية تكاليف ما يلي: (أ) زيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين تعزى أساساً إلى المبالغ المستحقة الدفع للموظفين عند انتهاء خدمتهم أو عند نقلهم إلى مركز عمل آخر؛ (ب) وزيادة البدلات الفعلية لمتطوعي الأمم المتحدة عما هو مدرج في الميزانية.

٦٥ - وقد تسنت إعادة توزيع الأموال من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية بسبب: (أ) التعجيل بالخفض التدريجي والعودة إلى الوطن للأفراد النظاميين، (ب) انخفاض الاحتياجات للدعم الجوي عما كان مقرراً وانخفاض غير ذلك من التكاليف التشغيلية، بسبب التعجيل بإغلاق المواقع.

## جيم - نمط الإنفاق الشهري



٦٦ - ويعزى ارتفاع النفقات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أساساً إلى تسجيل الالتزامات المتعلقة بتكاليف السداد المتعلقة بالقوات العادية وأفراد الشرطة المشكّلة وما يتعلق بها من المعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وفيما يتعلق بالعمليات الجوية. ويعزى ارتفاع النفقات في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وحزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى ارتفاع المدفوعات المستحقة للموظفين في وقت انتهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر إلى مستويات أعلى من المتوسط.

## دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بلايف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٦٧٨,٥	إيرادات الاستثمار
٢٧٠٨,٩	الإيرادات الأخرى/المتنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
٢٨٤٢,٢	إلغاء التزامات الفترة السابقة
<b>٦٢٢٩,٦</b>	<b>المجموع</b>

## هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية واحتياجات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	النفقة
	<b>المعدات الرئيسية</b>
١ ٨٥٩,٣	الوحدات العسكرية
١ ٠٩٧,٦	وحدات الشرطة المشكلة
<b>٢ ٩٥٦,٩</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
	<b>الاكتفاء الذاتي</b>
٩٥٧,٢	الوحدات العسكرية
٦٢٠,٤	وحدات الشرطة المشكلة
<b>١ ٥٧٧,٦</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>٤ ٥٣٤,٥</b>	<b>المجموع</b>

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
عامل ظروف التشغيل المكثف	١,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٦	٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
<b>باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي</b>			
عامل النقل الإضافي	صفر إلى ٦,٢٥		

## واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	النفقة
٤٣٧.٤	اتفاق مركز البعثة <sup>(أ)</sup>
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
<b>٤٣٧.٤</b>	<b>المجموع</b>

(أ) يشمل قيمة استئجار الأراضي/المباني المقدمة من الحكومة، وحقوق الهبوط المجاني في المطارات والتسجيل المجاني للمركبات.

رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٢٦,٠	٣٤,٢	المراقبون العسكريون

٦٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى متوسط معدل شغور فعلي قدره ٣٧,٨ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية، وذلك نتيجة لسحب الأفراد على نحو أسرع من المتوقع.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤٨٢,٤	٣,٩	الوحدات العسكرية

٦٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف إعادة الأفراد العسكريين عما كان مدرجاً في الميزانية، والتعجيل بإعادة المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات إلى الوطن. وقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً ارتفاع تكاليف الشحن وتأخر إعادة معدات الاكتفاء الذاتي إلى الوطن، فضلاً عن ارتفاع تكاليف تخزين حصص الإعاشة المتبقية إلى مستويات أعلى مما كان مقرراً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤١٩,١	٢٠,٢	شرطة الأمم المتحدة

٦٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى متوسط معدل شغور فعلي قدره ٢٠,٩ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية، وذلك نتيجة لسحب الأفراد على نحو أسرع من المتوقع.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨٣٩,٥	١١,٤	وحدات الشرطة المشكّلة

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠.٠٠٠ دولار.

٧٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف إعادة وحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن عما كان مدرجا في الميزانية بسبب توحيد عمليات الإعادة للوطن لوحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٩٨٠,٦)	(٩,٩)	الموظفون الدوليون

٧١ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع المدفوعات المستحقة للموظفين الدوليين عند انتهاء الخدمة أو النقل إلى مركز عمل آخر عما كان مدرجا في الميزانية. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا التناقص التدريجي للموظفين الأعلى رتبة نسبيا، الذين انتقلوا إلى بعثات أخرى قبل الموعد المقرر وأسفر ذلك عن دفع مرتبات أقل مما كان مدرجا في الميزانية للموظفين الدوليين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢ ٣٦٣,٤)	(٢٦,٧)	الموظفون الوطنيون

٧٢ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى زيادة المدفوعات المستحقة للموظفين الوطنيين عند انتهاء الخدمة عما كان مقرا بسبب خفض التدريجي للبعثة وإغلاقها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣١٣,٠)	(٥,٦)	متطوعو الأمم المتحدة

٧٣ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى زيادة التكاليف المرصودة لبدل إعادة التوطين عما كان مدرجا في الميزانية بسبب إنهاء خدمة متطوعي الأمم المتحدة وإعادة توطينهم إلى الوطن بعد السحب التدريجي للبعثة وتصفيتها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٧٥,٢)	-	المساعدة المؤقتة العامة

٧٤ - تُعزى زيادة الاحتياجات إلى ما يلي: الاستحداث الاستثنائية لوظيفة لاستبقاء الموظفين الذين يساعدون في التحقيقات الجارية؛ وتكاليف الدعم الإداري للنائب السابق للممثل الخاص للأمم

العام/المنسق المقيم في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لكفالة الإبقاء على قدر كاف من الاهتمام بشأن المجالات الحرجة خلال النقل المنظم للأنشطة المأذون بها من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وفقا للفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)؛ والتكلفة المخصصة لاستعانة البعثة بالمساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بأنشطة الدعم للتوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووفق تشغيل نظام غاليليو لإدارة المخزون، ومشروع إدارة سلسلة الإمداد، ومشاريع أخرى شاملة لعدة قطاعات.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٥,١	٣١,٩	الأفراد المقدمون من الحكومات

٧٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى معدل شغور فعلي قدره ١١,١ في المائة مقارنة بنسبة صفر في المائة المدرجة في الميزانية، وذلك بسبب الإنهاء التدريجي لخدمة الموظفين قبل الوقت المتوقع، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف سفر الموظفين المقدمين من الحكومات.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٨,٢	١٩,٧	الخبراء الاستشاريون

٧٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى الاستفادة من الخبرات الداخلية لأنشطة التدريب. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا تقدم خدمات استشارية إضافية لدعم أنشطة تصفية البعثة.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥٤,٤)	(٤٤٥,٢)	السفر في مهام رسمية

٧٧ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى السفر المضطرب به في مهام مؤقتة من جانب موظفين من المقر ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، لتتقدم الدعم والخبرة إلى البعثة أثناء تصفيتها.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٩,٩	٢ ٩٢٩,٦	المرافق والهيكل الأساسية

٧٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى الإغلاق المبكر للمواقع، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الصيانة. بالإضافة إلى ذلك، أُلغي الشراء المقرر للمحارق العالية الحرارة بسبب توافر متعاقدين لخدمات التخلص من النفايات الخطرة. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع تكاليف استئجار مقر البعثة الكائن في مبنى بان أفريكان بلازا عما كان مدرجا في الميزانية بسبب التأخر في نقل فريق الأمم المتحدة القطري إلى هذا المرفق.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٥,١)	(١٢٧,٩)	النقل البري

٧٩ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى ارتفاع النفقات المخصصة للوقود ومواد التشحيم عما كان مدرجا في الميزانية، فضلا عن اعتماد البعثة على المتعاقدين الأفراد والمتعاقدين التجاريين فيما يتعلق باستئجار المركبات وتصليحاتها وصيانتها، بينما كان يجري إنهاء خدمة موظفي البعثة. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا توفر قطع الغيار في المخزون، مما ساعد على تجنب القيام بعمليات شراء جديدة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٢,٣	١٩٠١,٥	العمليات الجوية

٨٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إعادة تشكيل أسطول الطائرات الثابتة الجناحين والمروحية، وذلك تمشيا مع انخفاض الاحتياجات بسبب إغلاق المواقع قبل الموعد المقرر، والتعجيل بسحب الأفراد النظاميين والمدنيين، في إطار عملية الخفض التدريجي للبعثة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٥,٢	٧٤٣,٧	الاتصالات

٨١ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى إلغاء خدمات الاتصالات التجارية للمرافق التي أغلقت قبل الموعد المقرر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في استخدام وسائط الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي وتخفيض عدد مقدمي الخدمات اللازم لإنتاج البرامج الإذاعية قد أدى أيضا إلى انخفاض الاحتياجات. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا اعتماد أكبر على الخدمات التعاقدية المقدمة لدعم أنشطة التصفية.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
(٤٩٩,٥)	(٢٨,٩)

**تكنولوجيا المعلومات**

٨٢ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى الاعتماد على الخدمات التعاقدية، بمجرد انتهاء خدمة موظفي تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بسبب تفكيك النظم والحاجة إلى التنظيف الإلكتروني المسؤول والتكلفة المخصصة للبعثة من أجل الاستعانة بالمساعدة المؤقتة العامة المتعلقة بأنشطة دعم التوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووقف تشغيل نظام غاليليو، ومشروع إدارة سلسلة الإمداد، والمشاريع الأخرى الشاملة لعدة قطاعات. وعمّوض الزيادة في الاحتياجات جزئيا توفر قطع الغيار الموجودة في المخازن، مما أدى إلى إلغاء شراء قطع غيار جديدة، فضلا عن انخفاض الاحتياجات لصيانة المعدات وإصلاحها بسبب التعجيل بإغلاق المواقع.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
١٦٣,٨	٥٥,٧

**الشؤون الطبية**

٨٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى استخدام اللوازم الطبية المتاحة الموجودة في المخازن، مما قلل الحاجة إلى القيام بعمليات شراء جديدة، فضلا عن انخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية بسبب التعجيل بإغلاق المواقع.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٧٣٢,٥	٨,٨

**اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى**

٨٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى: تغير في عقد الخدمات المصرفية للبعثة أدى إلى انخفاض كبير في الرسوم المصرفية؛ وانخفاض تكاليف الشحن بسبب انخفاض عمليات الشراء؛ وانخفاض عدد الأنشطة البرنامجية عما كان مقررا، والتي أخرجتها عملية الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة لليبيريا.

## الفرق

بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
٢٠٠,٢	١٠,٠

**المشاريع السريعة الأثر**

٨٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تأجيل المشاريع المتصلة بدعم الانتقال السياسي بسبب التأخير في العملية الانتخابية في ليبريا خلال فترة الإبلاغ.

## خامسا - المركز المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٨٦ - كما هو مبين في الجدول الموجز أدناه، فإن المبلغ النقدي المتوفر في الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ يبلغ ما قدره ١٢ ٠٠٩ ٠٠٠ دولار. وبلغت النقدية المطلوبة للوفاء بتسوية مجموع الالتزامات المسجلة في التاريخ نفسه في حسابات البعثة ٢٠٠ ٢٦ ١٠٥ دولار. وبناء على ذلك، بلغ صافي العجز في النقدية ١٤ ٠٩٦ ٢٠٠ دولار في ذلك التاريخ. وبلغت المساهمات غير المسددة من الدول الأعضاء حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ١٨ ٥٥١ ٥٠٠ دولار.

٨٧ - وبلغت الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما مقداره ٦ ٦١٤ ٧٠٠ دولار، بما في ذلك الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٣٨٥ دولار وإيرادات أخرى بمبلغ إجمالي قدره ٦ ٢٢٩ ٦٠٠ دولار.

٨٨ - ولا يسمح صافي العجز النقدي المسجل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، البالغ ١٤ ٠٩٦ ٢٠٠ دولار، بإعادة الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

## موجز المركز المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
١٢ ٠٠٩,٠	أولا - الأصول النقدية
	ثانيا - الاحتياجات من النقدية (الخصوم)
٢٢٤,٥	الاشتراكات المقبوضة سلفا
١٣ ٧٤٦,٥	الالتزامات غير المصفاة، بما فيها التزامات الفترات السابقة
١٢ ١٣٤,٢	الحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى
٢٦ ١٠٥,٢	المجموع الفرعي
(١٤ ٠٩٦,٢)	ثالثا - صافي النقدية المتاحة (أولا ناقصا ثانيا)
	رابعا - الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
٣٨٥,١	(أ) الرصيد الحر
	(ب) الإيرادات الأخرى
٦٧٨,٥	إيرادات الاستثمار
٢ ٧٠٨,٩	إيرادات أخرى/متنوعة
٢ ٨٤٢,٢	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٦ ٢٢٩,٦	المجموع الفرعي، الإيرادات الأخرى
٦ ٦١٤,٧	مجموع الأرصدة الدائنة المستحقة للدول الأعضاء عن الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ((أ)+(ب))
(٢٠ ٧١٠,٩)	خامسا - الفائض النقدي (النقص) (ثالثا ناقصا رابعا)
١٨ ٥٥١,٥	المساهمات غير المسددة من الدول الأعضاء

## سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٩ - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا:

(أ) الإحاطة علما بالمبلغ الإجمالي وقدره ٧٠٠ ٦١٤ ٦ دولار الذي يشمل الرصيد الحر البالغ قدره ٣٨٥ ١٠٠ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وقدرها ٦٧٨ ٥٠٠ دولار من إيرادات الاستثمار وإيرادات متنوعة أخرى (٢ ٧٠٨ ٩٠٠ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٢ ٨٤٢ ٢٠٠ دولار)؛

(ب) إرجاء البت في كيفية معالجة المبلغ الإجمالي البالغ ٧٠٠ ٦١٤ ٦ دولار المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى حين نظر الجمعية العامة في تقرير الأداء النهائي للبعثة.

سابعا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٦/٧٢، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

### ألف - الجمعية العامة

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(القرار ٢٩٦/٧٢)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

القرارات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

استخدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدروس المستفادة من خفض التدريجي للموظفين لضمان حصول جميع الموظفين المنتهية خدمتهم على مدفوعات نهاية الخدمة في الوقت المناسب. وعقدت حلقات عمل للتأكد من أن جميع الموظفين لديهم معرفة بعملية معاملات الأمم المتحدة المتعلقة بحالات انتهاء الخدمة والمدفوعات، وقدمت تفاصيل الاتصال بعد الإغلاق

واضطلعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأنشطة ما قبل انتهاء الخدمة، من قبيل التحقق من السجلات، وتحديد الأصول المملوكة للأمم المتحدة المخصصة للأشخاص، واستكمال الوثائق السابقة لانتهاء الخدمة المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية. وقام موظفون من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي والمقر بزيارة البعثة لاستعراض دقة واكتمال الوثائق والتخطيط

تشدد على أهمية المدفوعات السارية المستحقة للموظف في وقت انتهاء الخدمة أثناء الفترة الانتقالية، مع مراعاة الحالة الخاصة للموظفين الوطنيين، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يكفل معالجة حالات كل الموظفين في الوقت المناسب (الفقرة ٨)

## القرارات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

## الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات/الطلبات

للأنشطة التي ستكتمل بعد إغلاق البعثة، ومن ثم سيتم نقلها إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي أو إلى المقر. وأنشئت منصة تتبع لمراقبة جميع معاملات الدفع المتعلقة بالموظفين لضمان اتخاذ الإجراءات بشأنها والانتهاء منها

سعت البعثة إلى الانتهاء من جميع الأنشطة إلى أقصى حد ممكن خلال فترة وجود البعثة. وعملت البعثة أيضا مع مكتب الشؤون القانونية في المقر لتحديد وتقييم أي مسائل معلقة وأي مسائل تنطوي على مسؤولية محتملة تعذر إتمامها وحلها قبل إغلاقها

وضعت البعثة خطة أولية للتصرف بالأصول استعرضتها واعتمدها قاعدة الأمم المتحدة للوجسيتيات في برينديزي في شباط/فبراير ٢٠١٨. وتصرفت البعثة في الأصول وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتعاونت البعثة مع السلطات الحكومية لتقييم وتحديد الأصول المناسبة والملائمة للتبرع بها إلى السلطات. وستتم موافاة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بمعلومات مفصلة عن التصرف في أصول البعثة في سياق التقرير المتعلق بالتصرف في أصول البعثة

اضطلعت البعثة بإجراءات الإصلاح والامتثال البيئي لجميع المواقع قبل إغلاقها وأنجزتها. وتمت معالجة وتنظيف كمية كبيرة من الأتربة الملوثة. وخضعت البعثة لعمليات تفتيش وحصلت على شهادات التزام بيئي من الوكالة الليبرية لحماية البيئة لكل موقع

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لتحديد ومعالجة جميع الأنشطة المتبقية في الوقت المناسب وبالكامل، بما في ذلك الخصوم غير المتوقعة التي يتم تحديدها بعد إغلاق البعثة (الفقرة ١٠)

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبذل جهودا دؤوبة لتصفية الأصول وأن ينجز ذلك على النحو المقرر، وفقا للبند ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>، بما في ذلك التواصل مع السلطات بشأن التبرعات المحتملة، مع أخذ الدروس المستفادة في الاعتبار، وأن يقوم بالإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء النهائي (الفقرة ١١)

تلاحظ مع القلق الكمية الكبيرة من الأتربة الملوثة التي جُمعت أثناء تصفية البعثة، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل الحد من الأثر البيئي الطويل الأجل للبعثة، مع الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات (الفقرة ١٢)

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(A/72/839 وقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٧٢)

الطلب/التوصية

الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

قامت البعثة بعمليات إصلاح المواقع وتنظيفها وحصلت على شهادات التزام بيئية من الوكالة الليبرية لحماية البيئة عند تسليمها لكل موقع في إطار الامتثال لقوانين البلد المضيف

تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في إدارة البيئة خلال فترة الأداء وهي على ثقة من أن جميع المواقع المقرر إغلاقها في المستقبل ستسَلَّم بصورة تمتثل للتوجيهات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن إدارة البيئة والنفايات، ودليل التصفية المنقح، بما في ذلك مرفقه المتعلق بشؤون البيئة، والقوانين والممارسات البيئية ذات الصلة للحكومة المضيفة، بغية تجنب أي آثار بيئية. (الفقرة ١٤)

تجري الآن معالجة المطالبات الباقية من جانب المقر

تأمل اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية المطالبات المتبقية بسرعة. (الفقرة ٢١)

كان هناك امتثال كامل للأوامر الإدارية بشأن منحة التعليم ومنحة التعليم الخاصة للأطفال، التي قام مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بإدارة وتنفيذ عملية تجهيزها

توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتقيد بصورة صارمة بالأوامر الإدارية المتعلقة بمنحة التعليم ومنحة التعليم الخاصة للأطفال. (الفقرة ٢٥)

نفذت البعثة بنشاط برنامجاً للحد من آثارها البيئية. وقامت البعثة بتزكيب نظام لمعالجة المياه المستعملة في مقر البعثة الكائن في مبنى بان أفريكان بلازا، في منروفيا (الذي يديره الآن فريق الأمم المتحدة القطري). وأُبرمت عقود تجارية للتخلص الآمن من الخردة المعدنية والخردة غير المعدنية والإطارات المستعملة وإعادة تدوير الزيوت ومواد التشحيم والتخلص من المركبات المحطمة والنفايات الإلكترونية وغيرها من المواد. وقد أعيد بيع الوقود الاحتياطي الفائض في نهاية البعثة إلى الجهة المقدمة له، ووضعت ثمنه في حساب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأعطيت بعض المواد المستخدمة والتالفة لمعاهد التدريب المهني، ليتسنى استخدامها لتدريب الفنيين والقائمين بالإصلاحات. وتمت معالجة وتنظيف جميع الأتربة الملوثة. وجرى تسجيل الدروس المستفادة

اللجنة الاستشارية على ثقة من أن البعثة ستواصل الحد من بصمتها البيئية الإجمالية على المدى الطويل، بسبل تشمل تنفيذ ممارسات مراعية للبيئة لإدارة النفايات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠ وعلى النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في تقريره A/72/5 (Vol. II)، ومعالجة جميع الأطنان الـ ٥٠٠ من التربة الملوثة، ومن أن الدروس المستفادة من ممارسات البعثة في مجال إدارة النفايات البيئية ستدمج في دليل التصفية المنقح. (الفقرة ٢٩)

تم التخلص بشكل سليم من الحاويات البحرية المتبقية المستخدمة على أساس حالتها دون التسبب في ضرر بيئي. واستخدمت الحاويات لشحن البضائع إلى بعثات أخرى، ونُقلت إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والجماعة الاقتصادية

تشير اللجنة إلى توقعها أن يتم التخلص بشكل سليم من الحاويات البحرية غير المستخدمة، بغض النظر عن حالتها، إما عن طريق إزالتها أو طرحها دون التسبب في ضرر بيئي. واللجنة على ثقة أيضاً من أنه ستُدرج في

## الطلب/التوصية

## الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

تقرير الأداء النهائي للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨  
معلومات مفصلة عن التخلص من الحاويات البحرية  
السالفة الذكر. (الفقرة ٣٠)

لدول غرب أفريقيا وحكومة ليبيريا أو بيعت كخردة. ومن بين  
٥٧١ حاوية بحرية كانت لدى البعثة في كانون الثاني/  
يناير ٢٠١٨، تبين أن ثمة ٣٨٦ حاوية قابلة لإعادة  
الاستخدام، واستخدمت ٧٥ حاوية لنقل البضائع إلى بعثات  
أخرى لحفظ السلام، وبيعت ٣١١ حاوية بالقيمة الاسمية إلى  
فريق الأمم المتحدة القطري أو مُنحت إلى حكومة ليبيريا،  
أو إلى المنظمات غير الحكومية أو الجماعة الاقتصادية لدول  
غرب أفريقيا. وتبين أنه لا يمكن إعادة استخدام الحاويات  
المتبقية والبالغ عددها ١٨٥ حاوية، وتم التصرف  
في ٩٥ حاوية منها من خلال البيع التجاري وتم تحويل  
٩٠ حاوية إلى خردة